

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 38

الجمعة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي (هنغاريا)

قواعد وقيم ميثاق الأمم المتحدة. وبدلاً من الحوار والتعاون الهادفين إلى صون السلام والأمن الدوليين، نشهد أن روسيا تسيء استخدام حق النقض وتنتهك المبادئ التي تعهدت بحمايتها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن.

إن وقت الأزمة هذا يؤكد بالفعل الحاجة الملحة إلى تعاون أكثر طموحاً وأقوى بشأن السلام والأمن على كل مستوى من مستويات منظومة الأمم المتحدة وإلى مجلس أمن يتسم بالكفاءة والشمول والفعالية. ولهذا السبب، نرحب باعتماد قرار مبادرة حق النقض 262/76، الذي يدعو الجمعية العامة إلى الاجتماع وإجراء مناقشة بشأن الموضوع الذي استخدم فيه حق النقض، كلما استخدم هذا الحق في المجلس. وبولندا، بوصفها عضواً في المجموعة الأساسية التي أعدت الوثيقة، تؤيد بقوة تلك المبادرة منذ بدايتها. ونعتقد أن الآلية تسهم في تحسين منظومة الأمم المتحدة وتجسيد تعزيز شفافية إجراءات مجلس الأمن.

إننا نسلم بأن الطابع المعياري للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة يختلف عن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. بيد أن السماح

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00

المادة 125 من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد شزيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): كان النظام الدولي للحكومة العالمية يواجه تحديات خطيرة، حتى قبل الهجوم الوحشي على أوكرانيا هذا العام. والآن، إذ يواجه العالم الأزمات المتشابكة للأمن وتغير المناخ والصحة والتنمية وحقوق الإنسان، التي يفاقمها العدوان الذي تسبب فيه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى العمل دفاعاً عن النظام المتعدد الأطراف وإصلاحه.

تتطلب التحديات العالمية التي نواجهها استجابة حازمة وعالمية ومنسقة. ومن المؤسف أن روسيا، بغزوها لأوكرانيا، انتهكت أهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



تعتمد مصداقية مجلس الأمن بشكل حاسم على قدرته على الوفاء بأهم مسؤولياته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وهذا العام، أدت الإجراءات التي اتخذتها روسيا إلى طريق مسدود في مجلس الأمن، مما ألحق ضرراً كبيراً بقدرة الأمم المتحدة على العمل. وتعتقد بولندا أن الوسائل السياسية والأساليب السلمية أساسية لحل النزاعات والتصدي للمخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. وإذا أريد لذلك أن يصبح واقعاً، فنحن بحاجة إلى مجلس أمن كفؤ وفعال قادر على الاستجابة للأزمات العالمية. وبولندا على استعداد للنظر في جميع السبل الممكنة لإصلاح مجلس الأمن وتطلع إلى الوفاء بهذا الالتزام.

السيد عجيب (الجمهورية العربية السورية): إن عملية إصلاح مجلس الأمن تحظى باهتمام الجمهورية العربية السورية التي كانت من بين أوائل الدول التي دعت وشجعت على عملية الإصلاح، وشاركت بفاعلية منذ الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية، بهدف التوصل إلى مجلس أمن يواكب التطورات التي شهدتها الأمم المتحدة منذ تأسيسها، ويعكس واقع العلاقات الدولية الحالية، ويتصدى للتحديات المتزايدة التي يشهدها عالمنا اليوم.

في هذا السياق، يجدد وفد بلدي دعمه لعمل الفريق العامل، ويعرب عن تقديره للتقدم المحرز في إطار المفاوضات الحكومية الدولية الهادفة إلى التوصل لمجلس أمن أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، وفاعلية في ممارسة دوره في صون السلام والأمن الدوليين.

إن الترابط الوثيق في العلاقة بين الركائز الخمس لعملية إصلاح مجلس الأمن يتطلب منا جميعاً إجراء مفاوضات معمقة ومتأنية بشأنها وبشكل متوازن ومتزامن، دون إعطاء أولوية لإحدى الركائز على غيرها، أو مناقشة ركيزة وتجاهل أخرى. كما أن نجاح عملية إصلاح مجلس الأمن يرتكز على تحقيق أوسع قبول ممكن في الآراء بين الدول الأعضاء، وهذا بدوره يتطلب منا الالتزام بالمسؤولية الجماعية عن عملية الإصلاح، الامتناع عن فرض نصوص غير توافقية أو جداول زمنية غير واقعية كأساس لأية عملية تفاوض، أو

لعموم أعضاء الأمم المتحدة بإبداء رأيهم في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين بعد أن أصبحوا رهينة لحق النقض في مجلس الأمن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، تؤيد بولندا تأييداً تاماً الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال للإصلاح يرمي إلى تحسين كفاءة الأمم المتحدة. والجانب الحاسم في جدول الأعمال هذا هو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ونحن منفتحون للمناقشة بشأن عدد وتوزيع المقاعد في المجلس الموسع حتى يجسد الواقع الجيوسياسي الحالي على نحو أفضل.

وتتشاطر بولندا الاقتناع بأن إصلاح الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أمر ضروري، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام خطتنا المشتركة (A/75/982)، وكذلك في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75). ونؤيد الرأي القائل بأنه لن يكون ممكناً إحراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلا من خلال المناقشة التفاعلية التي يقودها الأعضاء وتبادل الآراء بروح من الشفافية والشمول. وفي هذا الصدد، نقدر العمل الذي أُضطلع به تحت قيادة الممثلين الدائمين للاندنمرك وقطر.

ونغتتم هذه الفرصة الآن لتهنئ الممثلين الدائمين لسولوفاكيا والكويت على تعيينهما رئيسين مشاركين للدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية ونؤكد لهما دعم بولندا الكامل في المهمة التي أوكلت لهما. ونرى أيضاً الحاجة إلى العمل من أجل وضع نص واحد موحد كوثيقة ختامية للمفاوضات الحكومية الدولية. وقد قامت بولندا وقطر بمثل هذه المحاولة في النصف الأول من عام 2021، حيث قدمتا مشروعاً بعنوان "ورقة العناصر التي أعدتها الرئيستان المشاركتان عن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". ولئن كنا ندرك أن العملية ليست سهلة، فإننا نأمل أن تسهم هاتان الفرضيتان في تصبيح الخلافات تدريجياً بين الدول الأعضاء ومجموعات الدول.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): نحن مسؤولون عن تهيئة الظروف المواتية للسلام ونظام دولي يخدم أهداف الأمم المتحدة. ولهذا السبب، دعا رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، هنا، على هذه المنصة ذاتها، إلى إصلاح مجلس الأمن أخيراً بتوسيعه ليشمل عضوين دائمين جديدين (انظر A/77/PV.4). كما أراد تنظيم استخدام حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية. وقد دعنا صلاحياتنا، في الإعلان الذي اعتمد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75)، إلى تنشيط النقاش بشأن هذه المسألة الحتمية. وأيد الأمين العام هذا الالتزام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

أخذ الكثيرون منا الكلمة هذا العام للتأكيد على أهمية إصلاح مجلس الأمن، في سياق تهز فيه العالم العديد من الاضطرابات. وهذا الإصلاح ضروري لتعزيز سلطة المجلس وطابعه التمثيلي، مع الحفاظ على طابعه التنفيذي وما يتمتع به من طابع صنع القرار. لذلك يجب أن تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية الجديدة إلى نتائج ملموسة وجوهريّة. وبينما يواجه المجتمع الدولي الانتهاك الخطير بشكل استثنائي لميثاق الأمم المتحدة جراء العدوان الروسي على أوكرانيا، فإن الحاجة إلى توطيد نظامنا الأمني الجماعي ثابتة تماماً. إذا أريد إحراز تقدم هادف في عملية التفاوض، فإننا بحاجة إلى وضع إطار عمل. وفي هذا الصدد، نود أولاً أن نرحب بالتعيين المبكر للرئيسين المشاركين. ونهنيّ السفيرين مليونار والبنّاي على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وسيكون الدور الحاسم المنوط بهما دوراً أساسياً. وشأننا شأن رئيس الجمعية العامة، نشجعهما على بدء الدورة الجديدة للمفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونتفق مع أغلبية كبيرة من الوفود على أن بدء المفاوضات ينبغي أن يستند إلى مشروع نص. وتستخدم هذه العملية المألوفة باستمرار في جميع أنحاء منظماتنا. ويبدو لنا أنه لم يعد بإمكاننا الاستمرار في التكرار اللانهائي للخطب المطردة. ندرك أن المهمة

تفعيل المفاوضات بشأن نصوص مفصلة في ظروف غير ناضجة مما قد يتسبب في تعميق حالة الانقسام والابتعاد عن تحقيق هدف الإصلاح المنشود.

إن وفد بلدي يشدد على مرجعية قرار الجمعية العامة رقم 557/62، كأساس للمفاوضات، ويعتبر أن المفاوضات الحكومية الدولية تبقى المحفل الوحيد والأساسي لضمان حسن سير عملية التفاوض، وتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة البناءة والشفافة في مناقشة عملية الإصلاح وتنشيطها، والعمل على تقريب وجهات النظر بهدف التوصل إلى مجلس أمن أكثر توازناً وتمثيلاً ويحظى بقبول مختلف الدول الأعضاء، وذلك دون المساس بالمبادئ الأساسية الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، أو السماح بالخط بين ولايات وسلطات مجلس الأمن والجمعية العامة، أو التلاعب بأساليب عمل المجلس، أو استخدامه كغطاء أو أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون حقيقية وشاملة، تتسم بالشفافية والنزاهة والتوازن، وتستند إلى ملكية وقيادة الدول الأعضاء في هذه العملية، وإلى الدبلوماسية متعددة الأطراف، ومبادئ العدالة والإنصاف، وتضمن التمثيل المناسب والعاقل للدول النامية في مجلس الأمن بما يسمح لها بإيصال صوتها وممارسة حقها السيادي والمتساوي مع الجميع.

يؤكد وفد بلدي حرصه على المشاركة الفاعلة في المفاوضات الحكومية الدولية، ويشجع في هذا الإطار، على إجراء مناقشات وافية ومتعمقة حول العناصر الخمس لعملية الإصلاح، والتوصل إلى أوسع توافق ممكن لجعل مجلس الأمن أكثر عدالة وقدرة على الوفاء بولايته في صون مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب دولنا، بعيداً عن سياسات الاستعداد والإقصاء والمعايير المزدوجة، أو استغلال البعض لنفوذهم السياسي والاقتصادي لتحويل المجلس والمنظمة الأممية إلى أداة لتنفيذ أجنداتهم ومصالحهم الضيقة.

أعضاء المجلس، بما في ذلك فرنسا، لصالح مزيد من الشفافية والانفتاح والكفاءة. وكما أكد العديد من المتكلمين اليوم، فإن هذه التطورات ليست مرغوبة فحسب، بل ضرورية للغاية. في مجلس الأمن، كما هو الحال في الجمعية العامة والأجهزة الأخرى، يجب أن تتماشى هذه التطورات مع الاحترام الصارم للمسؤوليات التي يفوضها الميثاق إلى كل جهاز من الأجهزة وللقيم الأساسية للمنظمة، ولا سيما تعدد اللغات.

السيدة مارين سيفيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة لتناول إصلاح مجلس الأمن مرة أخرى، وهو موضوع يوليه وفد بلدي أهمية خاصة. ونرحب بتعيين سفيرتي سلوفاكيا والكويت رئيسين مشاركين للدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، ونعرب لهما عن أطيب تمنياتنا لهما في جهودهما للتوصل إلى التوافق الواسع في الآراء اللازم لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة التزاماً راسخاً بجهود إصلاح مجلس الأمن. لذلك، ما زلنا مقتنعين بالدور الحاسم للمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المنتدى المركزي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. فالمناقشات التي تجري في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، القائمة على حوار شامل وشفاف يحظى بتوافق آراء جميع الأطراف، يمكن أن تيسر التوصل إلى حل شامل يحظى بالدعم المشترك من الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تعزيز التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته.

ونؤكد مجدداً مبادئ الإدماج والمساواة القانونية بين الدول بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر تعددية الأطراف، بينما نصر على أن هذه المبادئ ينبغي أن توجه دائماً عملية التفاوض والنتائج بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نذكر بأنه وفقاً للمقرر 557/62، تشكل مواقف

صعبة، لكننا لا نبدأ من الصفر. وقد ضاعف الرؤساء المشاركون المتعاقبون جهودهم بالفعل ليتسنى اعتماد وثائق مفيدة، والهدف الآن هو التوصل إلى وثيقة موحدة.

إن موقف فرنسا ثابت ومعروف جيداً. نريد للمجلس أن يكون أكثر تمثيلاً لعالم اليوم، بطريقة تعزز سلطته وفعاليتته. ويجب علينا بالفعل أن نأخذ في الاعتبار ظهور دول جديدة لديها الإرادة والقدرة على تحمل مسؤولية الوجود الدائم في مجلس الأمن. ويمكن للمجلس الموسع أن يضم ما يصل إلى 25 عضواً من أجل الحفاظ على طابعه التنفيذي والتشغيلي. وتؤيد فرنسا ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان أعضاءً دائمين. ونريد أيضاً وجوداً أقوى للبلدان الأفريقية، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين. وينبغي تخصيص المقاعد المتبقية بطريقة تحقق تمثيلاً جغرافياً متوازناً.

فيما يتعلق بمسألة حق النقض البالغة الحساسية، يبدو لنا أن الدول التي تطلب منحها مقعداً دائماً هي التي ينبغي أن تبت في الموضوع. وإزاء هذه الخلفية، يجب أن يظل الهدف ذا شقين: تعزيز شرعية مجلس الأمن وتعزيز قدرته على الاضطلاع الكامل بمسؤولياته في صون السلام والأمن الدوليين. وبهذه الروح اقترحت فرنسا في عام 2013 أن يعلق الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طوعاً وبشكل جماعي استخدام حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية. ولا يتطلب ذلك النهج الطوعي تنقيحاً للميثاق بل يتطلب التزاماً سياسياً من جانب الأعضاء الدائمين. واليوم، نعلم أن هذه المبادرة المشتركة مع المكسيك تحظى بدعم 106 بلداً. وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى المبادرة، ولا سيما الأعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن، إلى أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام كبير التزام الولايات المتحدة بقصر استخدامها لحق النقض على الحالات النادرة والاستثنائية، ونود بالطبع أن نوجد جهودنا من أجل الاستخدام المسؤول لحق النقض.

أخيراً، فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، تؤكد فرنسا مجدداً اختصاص المجلس في تحديدها وتلقي الضوء على التزام

وفي الختام، ما زلنا مقتنعين بالحاجة إلى المضي قدماً بشكل كامل وفعال في سير عملية المفاوضات الحكومية الدولية بغية منح مجلس الأمن تمثيلاً أكبر وتجديد قدرته على الاستجابة للتحديات المعقدة الناشئة داخل المجتمع الدولي في مسائل السلام والأمن الدوليين. ونؤكد مجدداً استعداد جمهورية فنزويلا البوليفارية الكامل للمشاركة بشكل نشط وبناء لتحقيق هذا الهدف في إطار عملية حكومية دولية يجب أن تحظى بأوسع مشاركة وقبول سياسي ممكنين، على النحو المحدد في المقرر 557/62.

السيد بكرادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة الهامة.

أود أيضاً أن أرحب بالتعيين المبكر للرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، سعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسولافاكيا، وسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت. وأود أن أتمنى لهما التوفيق وأؤكد لهما دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية، سعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، وسعادة السيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، على عملهما الممتاز وجهودهما الدؤوبة في توجيه عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السادسة والسبعين.

لقد أوضح تطور الأحداث طوال العام أن إصلاح مجلس الأمن أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى إذ أن المجلس لا يفي بمتطلباته علة وجوده، أي صون السلام والأمن الدوليين. وإصلاح المجلس أمر ملح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بسلطة استخدام حق النقض. والمحاولات الفاشلة لاعتماد قرارات مجلس الأمن لوقف العدوان الروسي على أوكرانيا دليل واضح على ذلك. ونعتقد أنه ينبغي تقييد حق النقض عندما يرمي قرار لمجلس الأمن إلى منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية. لذلك، نؤيد تأييداً تاماً البيان السياسي بشأن تعليق استخدام حق النقض

الدول الأعضاء ومقترحاتها أساس المناقشة في منتدى المفاوضات الحكومية الدولية. لذلك، نعتبر أن ورقة العناصر المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف، التي قدمها سفيراً الدانمرك وقطر بصفتها رئيسيين مشاركين نشيد بجهودهما، هي تلخيص شخصي للمناقشة بشأن المسائل الرئيسية الخمس لإصلاح مجلس الأمن والحالة الراهنة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي ألا تعتبر محتويات الورقة المذكورة بأي حال من الأحوال أساساً لبدء المفاوضات في المستقبل، بما في ذلك المفاوضات القائمة على النصوص.

ورغم الجهود المبذولة في مناقشة معقدة تتطلب جهوداً مشتركة وروحاً توفيقية، نلاحظ أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق عام أو توافقي من جانب جميع أعضاء المنظمة، وهو أمر ضروري للانتقال إلى مناقشة مسائل محددة على نحو أكبر أو للعمل انطلاقاً من مقترح نصي محدد. لذلك، نرى أن فرض مسار العمل نحو إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص أو استخدام مواعيد نهائية مصطنعة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، بل يؤثر على التقدم المحرز حتى الآن في هذه المسألة.

وتتضم جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى البلدان الأفريقية الشقيقة في تطلعها المشروع إلى الحصول على تمثيل كاف في مجلس الأمن. وتشكل أفريقيا أكثر من ربع الدول أعضاء الأمم المتحدة، وعلى مر السنين كانت موضوعاً لـ 70 في المائة من عمل المجلس. وفي هذا السياق، يجب أن نتذكر أن البلدان الأفريقية تميل إلى أن تكون الأكثر تضرراً من النزاعات التي تعالج في إطار هذا الجهاز المكلف بصون السلام والأمن الدوليين. لذلك، نحن مقتنعون بأنه ينبغي تمثيل البلدان الأفريقية تمثيلاً كافياً بين الأعضاء. وقد أظهرت المناقشات التي دارت في منتدى المفاوضات الحكومية الدولية تأييداً واسعاً للموقف الأفريقي المشترك. لذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لترجمة هذا الدعم إلى زيادة حقيقية في وجود أفريقيا في مجلس الأمن، وتصحيح الاختلالات التاريخية الموروثة من الاستعمار، التي لا تزال للأسف مستمرة حتى يومنا هذا، وأن نضمن أيضاً أن تطلعات قارة بأسرها إلى العدالة تتحقق أخيراً.

مسؤوليتنا الآن البدء في تحقيق النتائج، والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو بدء مفاوضات تستند إلى النصوص.

السيدة لويس (سانت لوسيا) (تكلت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما أمس (انظر A/77/PV.36) الممثل الدائم لجزر البهاما، باسم الجماعة الكاريبية، والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، ونود أن ندلي بتعليقات موجزة بصفتنا الوطنية.

نشيد بالجهود المبذولة للنهوض بعملية تحديث أداء مجلس الأمن ونرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة السنوية. ونشكر الممثلين الدائمين لقطر والدانمرك على قيادتهما خلال الدورة السادسة والسبعين، ونكرر التهاني التي قدمتها الوفود الأخرى للممثلين الدائمين لجمهورية سلوفاكيا ودولة الكويت. ونؤكد لهما دعم سانت لوسيا وهما يقودان أحدث فصل في جهودنا المتواصلة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

في عام 2005، كانت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار 1/60) تعبيراً عن إرادة رؤساء دولنا وحكوماتنا في العمل من أجل إيجاد هيكل حوكمة دولي أكثر شمولاً واستجابة وتشاركية، وجسدت دعوتهم إلى التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. ونصل إلى مناقشة اليوم على خلفية النداءات العاجلة العديدة لإصلاح مجلس الأمن التي وجهها قادتنا لنا خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر لكي ننهض بعملانا ليس من أجل استعادة الثقة في تعددية الأطراف الفعالة فحسب، بل أيضاً بغية تقديم حلول للتحديات الملحة والمتطورة في عصرنا. لذلك تتطلع سانت لوسيا إلى بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية لهذه الدورة في أوائل عام 2023. وما زلنا ملتزمين. وظل موقفنا ثابتاً. فقد أيدنا توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، مع إدراج تمثيل من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المحتم على مجلس الأمن بعد إصلاحه وزيادة فعاليته أن يجسد على نحو أفضل عضوية الأمم المتحدة المعاصرة.

في حالة ارتكاب فظائع جماعية، الذي قدمته فرنسا والمكسيك خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب التي أصدرها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً أنه ينبغي ألا يساء استخدام حق النقض من جانب عضو مشارك في النزاع قيد النظر، وبالتالي لن يمكنه ممارسة حقه بحياد. وهذا منصوص عليه بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة، وتحديداً في المادة 27، التي تنص على أنه في سلسلة من القرارات الهامة المحددة، يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت. ويجب التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أيضاً أنه ينبغي زيادة مساءلة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار 262/76 في 26 نيسان/أبريل 2022، بشأن الولاية الدائمة لإجراء مناقشة في الجمعية العامة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

هناك اتفاق مشترك على أن مجلس الأمن بحاجة إلى التوسيع لكي يكون أكثر تمثيلاً للعضوية الحالية وأكثر تجسيدا لواقع العالم المعاصر. وما فتئت جورجيا تؤيد دائماً إصلاح مجلس الأمن من حيث التمثيل العادل فيه وتوسيع عضويته. وعلى وجه الخصوص، ما فتئتنا نؤيد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من شرعية المجلس وسلطته ومصداقيته. وتتمثل أولويتنا الخاصة في تخصيص مقاعد إضافية لمجموعة دول أوروبا الشرقية، حتى يكون لدينا تمثيل إقليمي أفضل ومساواة في المجلس. وفي الوقت نفسه، ما فتئتنا نؤيد تخصيص مقاعد إضافية لمجموعة الدول الأفريقية، تماشياً مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وما زلنا نناصر بقوة إشراك الدول الصغيرة في صنع القرار بغية تجسيد مبدأ القانون الدولي المتمثل في المساواة في السيادة بشكل أكثر وضوحاً في صميم هيكل الأمن الدولي.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً استعدادنا لمواصلة المشاركة من أجل إحراز تقدم كبير في إصلاح مجلس الأمن. اومن

إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل ستعزز أيضا احتمالات إجراء إصلاحات ملموسة في مجلس الأمن.

تواصل الفلبين تأييدها للتمثيل العادل وتوسيع العضوية في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، ونحن على استعداد لمناقشة حجم فئة العضوية الدائمة. وسنقوم بدورنا لتيسير عمل مجلس الأمن ككل على نحو أكثر شفافية وفعالية وكفاءة. شاركت الفلبين بنشاط في كل دورة من دورات المفاوضات الحكومية الدولية والمبادرات المختلفة للرؤساء المشاركين السابقين للعملية، بما في ذلك الوثيقة الإطارية لعام 2015، وورقة العناصر وأوجه التقارب لعام 2016، والعناصر المشتركة والقضايا التي يجب مواصلة النظر فيها لعام 2017، والعناصر المشتركة والقضايا التي يجب مواصلة النظر فيها المنقحة في عام 2018، وورقة العناصر بشأن أوجه التقارب والاختلاف لعام 2021.

لقد كانت المفاوضات الحكومية الدولية في الأساس، منذ جولتها الافتتاحية في 19 شباط/فبراير 2009، أي قبل أكثر من 12 عاماً، منتدى للمجموعات والدول الأعضاء لإعادة تأكيد المواقف المعروفة جيداً التي تم الإعراب عنها عاماً بعد عام. ولم تؤد أي من وثائق المفاوضات الحكومية الدولية التي صدرت في السنوات الست الماضية إلى إحراز تقدم حقيقي وفعلي نحو تحقيق إصلاحات لمجلس الأمن. وتدفعنا هذه الحالة إلى قلب فكرة تحسين الطريقة التي نتعامل بها مع جانب الإسناد في عملنا. ومن خلال الإسناد، كما نأمل في المستقبل القريب، قد نتمكن من قياس التقارب والاختلاف بشأن مسائل معينة بدرجة أفضل.

في دورة سابقة، تناولنا بقدر من التفصيل مسألة كيفية الاستفادة من مجالات التقارب في أساليب العمل. وهذه مجالات لا تتطلب إجراء تعديلات. والصيغة التي لدينا بشأن أساليب العمل تتسم بطابع عام جداً. ونشدد على أن هناك حاجة إلى الانتقال من العموميات إلى الخصوصيات بأن نكون أكثر تحديداً بشأن التدابير التي يمكن أن يوصي بها المجلس. وهذا هو ما سيؤدي، في نهاية المطاف، في

يتفق معظم أعضاء الأمم المتحدة، إن لم يكن جميعهم، على أن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح عاجل. ومع ذلك، لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً في ذلك العمل بشكل مجد. وما فتئ عدم وجود نص تفاوضي يعوق عملية المفاوضات الحكومية الدولية لفترة طويلة، رغم استعداد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء للمشاركة البناءة في المفاوضات القائمة على النصوص. ولا يمكننا الاستمرار في المشاركة في الحرث في البحر. ولم يعد بإمكاننا أن نشارك في تكرار العملية في الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية. ولكي نلبي متطلبات عصرنا، يجب أن نتجاوز الوضع الراهن. لذلك، يرى وفد بلدي أن يقدم نص الرئيس ليكون أساساً لإجراء مزيد من المفاوضات، تمشياً مع الممارسات الموحدة للمفاوضات في جميع العمليات الحكومية الدولية الأخرى. ومن شأن هذا الطريق إلى الأمام أن يسمح بإجراء مناقشات بهدف تحقيق التقارب مع الدول الأعضاء ذات التوجه الإصلاحية بشأن نص يحظى بالأغلبية المطلوبة، ومن الناحية المثالية لاعتماده عاجلاً وليس آجلاً.

نحن الدول الأعضاء مكلفون بتكليف الأمم المتحدة مع واقع العالم المعاصر وكفالة سلامة هياكلنا المتعددة الأطراف، بغية الوفاء بالمقاصد والمبادئ والوعود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولن ننجح في تحقيق هذه الغاية في غياب إصلاح عاجل وشامل لمجلس الأمن. وتؤكد سانت لوسيا التزامها بالجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس بشأن هذا الإصلاح وستشارك بجد في دفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية المعاد تنشيطها.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على دوره الهام في عملية إصلاح مجلس الأمن، وأهنئ سعادة السيد طارق البناي، ممثل الكويت، وسعادة السيد ميشال ملينار، ممثل الجمهورية السلوفاكية، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ويعرب وفد الفلبين عن دعمه لهما وهم يضطلعان بهذه المهمة الهامة. ولن تسلط مواصلة جهود أسلافهم الضوء على أهمية

الدول التي شاركت وفودها على النحو الواجب في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويرحب بلدي ترحيباً خاصاً بتقارب الآراء بشأن فئات عضوية مجلس الأمن، وتوسيع المجلس وتحسين أساليب عمله، ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه منذ اتخاذ المقرر 557/62 قبل 14 عاماً، لا تزال المكاسب المرتقبة من مختلف دورات المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن دون توقعاتنا عموماً.

والواقع أن تحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً بوصفه ضامناً لتحقيق المزيد من الكفاءة أمر صعب بسبب إجماع بعض الأطراف الفاعلة التي تتناول المفاوضات الحكومية الدولية من منظور مصالحها الاستراتيجية. ورغم العقبات التي تتقّل كاهل كل دورة من دورات المفاوضات الحكومية الدولية، فإن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، تمشياً مع المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، تبدو الآن ضرورة مطلقة أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا بالفعل أن نقيم التحولات العميقة التي شهدتها العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة وأن نحذب اتباع نهج جامع في البحث عن حلول فعالة للتحديات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

إن تحويل مجلس الأمن إلى هيئة جامعة وذات مصداقية في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين أمر حتمي. ويجب أن يكون صوته حصيلة مركبة من أصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الغنية بتنوعها. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون شرط التمثيل الإقليمي أولوية. وترحب كوت ديفوار بالوضوح والدعم المتزايد للموقف الأفريقي المشترك، الذي تم تبنيه من خلال توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، لأن أفريقيا تظل، بشكل ظالم، القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. لذلك، أود أن أكرر الدعوات الملحة المنادية بتخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا، مع ما يصاحبهما من امتيازات، بما في ذلك حق النقض. ويتعلق طلبنا المشروع أيضاً بتخصيص مقعدين إضافيين للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن حتى تتمتع القارة الأفريقية بتمثيل يتناسب مع مساهمتها الحالية في صون السلام والأمن الدوليين.

حالة اعتماده، إلى مزيد من الشفافية والقابلية للتنبؤ. وفي مداخلتنا، استشهدنا بأمثلة محددة بشأن الجوانب التالية. أولاً، العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بوصفهما مؤسستين، والعلاقة بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه. ثانياً، مسألة إصدار التقرير السنوي لمجلس الأمن. ثالثاً، الحاجة إلى تحسين وصول الدول غير الأعضاء إلى عملية صنع القرار في المجلس وتفضيل تجاوز صيغة آريا. رابعاً وأخيراً، التفاعل بين غير الأعضاء والأفرقة الفرعية.

من حيث الجوهر، نحن بحاجة إلى تجاوز الصياغة العامة المستخدمة في وثيقة الرئيسين المشاركين بغية إيجاد المزيد من القابلية للتنبؤ والشفافية في أساليب عمل المجلس. وتظل الفلبين ملتزمة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، ونتطلع إلى دورتها المقبلة وإلى تحقيق نتائج ملموسة. وأود أن أشدد على أننا بحاجة إلى مجلس لا يتمتع بالقدرة على الاستجابة لعالم دينامي وسريع التغير فحسب، بل مجلس يستجيب بطريقة تمثل تماماً آراء وشواغل العضوية الأوسع للأمم المتحدة قاطبة وتراعي لها.

السيدة يابى ني باه (كوت ديفوار) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشيد برئيس الجمعية العامة على ما يوليه من أهمية لمسألة إصلاح مجلس الأمن. وقد تجلّى هذا الاهتمام في تعيين سعادة السيد طارق البناي، ممثل دولة الكويت، وسعادة السيد ميشال مليونار، ممثل سلوفاكيا، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة في الدورة السابعة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما في وقت سابق باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/77/PV.36)، ويود أن يبدي الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

ترحب كوت ديفوار بوضع وثيقة إطارية وورقة العناصر المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف في الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية. ويرى بلدي أن هذه الوثائق المرجعية مهمة جداً لأنها تجسد الموقف الأفريقي المشترك ومواقف أغلبية

قال الأمين العام، يواجه العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1945. وبالتالي، فإن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها الملائم للغرض منه.

نعلم جميعاً أن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن أضيفت إلى جدول أعمال الجمعية العامة في عام 1979. لقد مرت ثلاثة وأربعون عاماً منذ ذلك الحين. وكانت فترة طويلة جداً ومضيعة للوقت. لذلك، يجب أن نتخذ خطوات لتعزيز المفاوضات الحكومية الدولية الموجهة نحو تحقيق النتائج لإيجاد مجلس أمن أكثر إنصافاً وتمثيلاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد منغوليا الحاجة إلى عملية تفاوض رسمية تسترشد بطرائق صنع القرار وأساليب العمل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتمشياً مع قواعد وإجراءات الجمعية العامة.

إن موقف منغوليا المبدئي الثابت منذ أمد بعيد بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية معروف جيداً. نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. ولا نزال نعلق أهمية كبيرة على معيار التوزيع الجغرافي العادل من خلال التركيز على المجموعات غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً.

في الختام، يكرر وفد بلدي تأكيد موقفه بشأن الحاجة إلى الإصلاح الفوري لمجلس الأمن، بطريقة تجسد الواقع الحالي.

السيدة أوبونغ - نيتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غانا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36)، وتدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفقتها الوطنية.

زادت التطورات العالمية الحالية، خاصة فيما يتعلق بالسلام والأمن، من تعزيز الشعور بالإلحاح المطلوب لإصلاح مجلس الأمن، وهو الهيئة التي وضعنا جميعاً ثقتنا فيها لمساعدتنا على صون السلام والأمن العالميين. لقد آن أوان إصلاح مجلس الأمن، وفيما يتعلق بهذه المسألة، نعتقد أن التطورات الأخيرة ليس في أوكرانيا

يهتم بلدي اهتماماً خاصاً بمفهوم التمثيل الجغرافي، فضلاً عن مفهوم التوزيع الجغرافي العادل، وكلاهما من شأنهما أن يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر شمولاً وبالتالي أكثر فعالية. وهذا يعني مراعاة جميع الأصوات، ولا سيما أصوات البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

تأمل كوت ديفوار أن تسمح لنا الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية باتخاذ خطوة حاسمة نحو مجالات الاتفاق المقبولة للجميع، بغية تحقيق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، يتناسب مع التحديات الحالية للسلام والأمن في العالم.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئيس على دعوته لعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت. وأود أن أهنئ السفير ميشال ملينار، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا، والسفير طارق البنائي، الممثل الدائم لدولة الكويت، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وأشيد أيضاً بسلفيهما، اللذين قادانا خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع L.69 (انظر A/77/PV.36). وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأضيف بضع ملاحظات بصفقتنا الوطنية.

لا تزال منغوليا تعلق أهمية كبيرة على تعددية الأطراف، بما في ذلك الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. ولا يساورنا شك في أن تعددية الأطراف ستواصل الاضطلاع بدور محوري في التصدي للتحديات العالمية. فتعددية الأطراف، ولا سيما في الأمم المتحدة، أساسية للبلدان الصغيرة والنامية. ولهذا السبب تسعى منغوليا دائماً إلى أن تكون عضواً مسؤولاً في الأمم المتحدة، وهي منظمة تأسست على الإيمان بالسلام والتعاون، والتفاهم والدعم المتبادلين. ويحدثنا واقع العالم في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما الأحداث الأخيرة، على الإسراع بإجراء عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وكما

بنفس القدر الذي كانت عليه أي من الحروب الكبرى. لذلك، هناك حاجة إلى التشكيك في هذه الحجج وإعادة تركيز التزامنا على مبادئ السلام كأساس لتكون حارس للسلام والأمن الدوليين، بدلاً من قدرة دولة عضو على إطلاق العنان لضرر لا يمكن تصوره ومعاناة لا توصف.

وفيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، تؤكد غانا مجدداً اقتناعها بأن الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي يدعو إلى دعم توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، في إطار صيغة تستوعب تماماً رغبة أفريقيا المعلنة في الحصول على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، اتساقاً مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، هو الطريق الصحيح الذي ينبغي اتباعه. لقد أسهمت جميع البلدان الأفريقية تقريباً بقوات عسكرية في قوات الحلفاء، وحرمان القارة من موقعها الدائم في مجلس الأمن يحض الحجة التي تساق أحياناً بأن العضوية الدائمة منحت اعترافاً بإسهامات المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. ماذا عن المستعمرات الأفريقية في ذلك الوقت؟ لا بد من إنهاء هذا الظلم التاريخي. ونعتقد أن المجلس الموسع ينبغي ألا يقل عن 26 مقعداً.

مع الزخم الذي ولده الأسبوع الرفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس الأمن، نأمل أن يتمكن الرئيسان المشاركان، خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، من توجيهنا للبناء على التقدم المحرز في ورقة العناصر التي قدمها الرئيسان المشاركان خلال المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السادسة والسبعين بالتوفيق بين خلافاتنا بشأن الإصلاح بطريقة خالية من الغموض. وخلال الدورة السابعة والسبعين، يجب أن نقرب أكثر من الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الذي طال انتظاره.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة لعقد هذه المناقشة الهامة، التي تكتسي أهمية أكبر في الدورة السابعة والسبعين بسبب الحالة الراهنة التي يواجهها العالم. أكدت الجمعية العامة مجدداً دورها الأساسي في

وحدها، بل وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم حيث لم يتمكن المجلس من المساعدة بفعالية في صون السلام والأمن، تظهر إجماع الآراء بشأن الحاجة إلى الإصلاح.

أخبرنا قادتنا بذلك عندما جاؤوا لحضور الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السابعة والسبعين. وكما ذكر رئيس غانا، فخامة السيد نانا أديو دانكوا أكوفو - أديو، في جلسة المجلس، هناك حاجة إلى:

”إعادة النظر في المسألة الشائكة المتمثلة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، وأن يفعلوا ذلك على أساس الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، على النحو المعبر عنه في توافق آراء إيزولويني، إذا أُريد بالفعل استعادة سلطة المجلس، والتي يبدو أن قيمتها قد تراجعت في الآونة الأخيرة بسبب هيكله الذي عفا عليه الزمن.“
(S/PV.9188/الصفحة 12)

ربما تكون طبيعة الإصلاح الذي نسعى إليه مسألة شديدة الصعوبة بالنسبة للبعض بسبب المصلحة الراسخة التي يوفرها امتياز العضوية الدائمة، لكن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو ما إذا كنا نريد الاحتفاظ بامتياز ضيق في نظام معطل أو التطلع إلى تأثير دائم على أداة فعالة للسلام العالمي. وواضح لنا أن حق النقض لا يخدم مصلحتنا الجماعية إذا أردنا حقاً أن يكون المجلس أكثر استجابة في معالجة التحديات الأمنية المعقدة لعصرنا. ولا تزال غانا، بل والمجموعة الأفريقية، ترى أن حق النقض ممارسة بالية وتؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لعمل ترتيباتنا المعاصرة لصون السلام والأمن العالميين بشكل فعال. يجب أن يلغى حق النقض، لكن إذا كان موجوداً فيجب أن يكون تطبيقه مقيداً بقواعد. ونعلم أن البعض يجادل بأن حق النقض مهم لضمان عدم حدوث مواجهة مباشرة بين الدول الكبرى. ربما كان ذلك افتراضاً واقعياً أثناء صياغة الميثاق، ولكن كما نعلم أيضاً، فإن الحروب بالوكالة التي جرى خوضها على أراضينا لتجنب المواجهة المباشرة كانت مدمرة لمعظم بلداننا

ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن من المهم أن يكون لأفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيل دائم في مجلس الأمن، وفقاً للعصر الحالي.

كانت غواتيمالا عضواً غير دائم في مجلس الأمن في فترة السنتين 2012-2013. وقد أتاحت لنا تجربتنا في مجلس الأمن الإسهام في تعزيز واحدة من أنبل مهام المنظمة: حفظ السلام. ومنذ ذلك الحين، ومع مراعاة تجربتنا، فضلاً عن المسؤولية الدقيقة التي تقترن بعضوية مجلس الأمن، سواء الدائمة أو غير الدائمة، فقد سعينا إلى تعزيز هيئات أخرى للجمعية العامة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ 34)، وزيادة التفاعل والتعاون الثلاثي بين أعضاء مجلس الأمن، ولجنة الـ 34، والبلدان المساهمة بقوات. من المهم بصفة خاصة الحفاظ على الشفافية في عمليات حفظ السلام وأساليب عمل مجلس الأمن، بهدف جعل المجلس أكثر فعالية في البيئات المعادية، وضمان حفظ السلام الفعال وتوطيده في إطار مفهوم السلام المستدام.

وفيما يتعلق بحق النقض، من الضروري أن نكرّر الدعوة إلى أن يكون مجلس الأمن متسقاً مع وظائفه، بما في ذلك من خلال الاستخدام المسؤول لحق النقض، بغية تجنب تقادم الأزمات الدولية. وفي هذا السياق، تكرر غواتيمالا تأييدها للمبادرة الفرنسية - المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، استناداً إلى فرضية سياسية معيارية هي المسؤولية عن الحماية. لذلك، مما له أهمية فريدة أن نواصل الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن وعلاقته بإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، يضطلع مجلس الأمن بدور هام بلا جدال في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وفقاً للقرار 1540 (2004) وأياً كانت نتيجة الدورة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة، ينبغي أن تكون المسؤولية الحصرية للدول الأعضاء في الجمعية العامة. وبهذا المعنى، لا نعترض على أن يقترح الرئيس المشاركان نصاً يسمح ببدء المفاوضات المباشرة على أساس العناصر المشتركة التي قدمناها في السنوات السابقة. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين. ويمكنهما أن يعولا

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وتود غواتيمالا أن تهنيئاً سعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم للجمهورية السلوفاكية، وسعادة السيد طارق البنّاي، الممثل الدائم لدولة الكويت، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات بشأن هذه العملية الحكومية الدولية الهامة.

عملاً بميثاق الأمم المتحدة، تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع التسليم بأن المجلس يتصرف باسم العضوية بأسرها وأنه يجب أن يتصرف وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه. والواقع أننا اتفقنا، بموجب المادة 25 من الميثاق، على قبول قرارات مجلس الأمن والتقييد بها. وبناء على ذلك، فإن القرارات التي يتخذها، فضلاً عن تمثيله وإجراءاته، تضع عليه مستوى عالياً من المسؤولية تجاه جميع الدول الأعضاء.

في الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة، سلّطت غواتيمالا الضوء على الحاجة إلى تعزيز وتحسين عمل مجلس الأمن وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية. أولاً، يجب أن يصبح مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً. ثانياً، يجب أن نوفق بين معيار التمثيل ومعيار القدرة على التكيف، مما يعني زيادة متوازنة في عدد الأعضاء. ثالثاً، يجب أن نسعى إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب بين أعمال مجلس الأمن وأعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. رابعاً، يجب أن يصبح عمل مجلس الأمن أكثر شفافية من خلال أساليب عمله.

بالإضافة إلى ذلك، أيدنا زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين. ويمكن أن يصل هذا التوسيع إلى خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء منتخبين إضافيين، مما سيؤدي إلى مجلس أمن يتألف من 10 أعضاء دائمين و 15 عضواً منتخباً. ولا يصح وقد بلدنا على أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بجميع امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين، لا سيما حق النقض. وفي الوقت نفسه، لا نصر على أن يتخلى الأعضاء الخمسة الدائمون الحاليون عن امتيازاتهم بموجب

فتتت جمهورية بيلاروس ثابتة في دعواتها إلى إجراء حوار مستمر ومحسوب. ومما لا شك فيه أن المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن لا تخلو من أوجه القصور. ومع ذلك، فهذه هي الآلية الشاملة الوحيدة المتاحة لنا. إنها المنبر الوحيد الذي يمكننا فيه الاستماع وسماع بعضنا البعض بالفعل. ويمكن أن تدمر الجهود المبذولة للتخلي عن هذا الشكل والممارسات الراسخة للتفاوض هذه العملية الهشة ذاتها، التي تتجه نحو توافق الآراء، وإن لم يكن بالسرعة التي نرغب فيها.

ما لا يمكننا قبوله أيضاً هو ما يسمى بصيغة الأغلبية، التي بموجبها يجب ألا تتخذ القرارات المتعلقة بعملية التفاوض بالإجماع بل على أساس حساب عدد مؤيدي مبادرة بعينها. واليوم، ونحن نناقش معايير كيفية تعديل مجلس الأمن وأساليب عمله، يبدو أنه ينبغي لنا أن نعطي الأولوية لتوازن العضوية في مجلس الأمن. وينبغي أن يساعدنا إصلاح مجلس الأمن على حل مشكلة الاختلال الهيكلي في عضويته بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي أن نعطي الأولوية لزيادة تمثيل وعضوية البلدان النامية في المجلس، وإتاحة فرص أكبر للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم للمشاركة في عمل هذا الجهاز. ومن شأن هذا النهج أن يساعدنا أيضاً على التمسك بمبدأ التمثيل الإقليمي العادل. ونرحب بتوسيع تشكيل الجهاز الدولي الرئيسي المكلف بدعم السلام والأمن الدوليين بمنح مقعد إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وتمشياً مع المقرر 557/62، فإن الركائز الخمس لإصلاح مجلس الأمن مترابطة ترابطاً لا ينفصم ويجب النظر فيها ككل. ونرفض جميع النهج المرحلية أو المجزأة. وندعو إلى مناقشة جميع مسائل الإصلاح في المشاورات التي تعقد في سياق المفاوضات الحكومية الدولية وحدها، التي هي الأداة الشرعية الوحيدة المنصوص عليها في مقررات الجمعية العامة. ومنتدى المفاوضات الحكومية الدولية هو المنبر الشرعي الوحيد لمناقشة الإصلاح استناداً إلى مواقف ومقترحات جميع الدول الأعضاء. وجميع المقترحات الرامية إلى نقل الحوار خارج ذلك المنبر، الذي اعترف به الجميع - خاصة

على دعمنا الكامل خلال هذه العملية حتى نتمكن من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، التي لا تتصل أهميتها وصلتها الفريدة بمنظمتنا فحسب، بل أيضاً بالدول التي نمثلها. لذلك، فإننا نضم صوتنا إلى دعوة رئيس الجمعية العامة التي عبر عنها أمس في هذه القاعة (انظر A/77/PV.36)، للانتقال إلى العمل بدلاً من الاستمرار في تكرار المواقف المألوفة.

وعلى نحو ما أعرب رئيس جمهورية غواتيمالا، السيد أليخاندرو جياماتي فاللا، في المناقشة الرفيعة المستوى للدورة السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.5)، فإما العمل الآن أو لن نعمل أبداً.

السيد مكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لتحديات اليوم وأن يتصرف وفقاً للتنوع المتزايد في العلاقات الدولية. وهذا مطلب لعالمنا المعاصر وحاسم بالنسبة لعمل الأمم المتحدة الفعال في صون السلام والأمن الدوليين. وهذه حقيقة لا جدال فيها.

تؤيد بيلاروس بإخلاص تام الحاجة إلى تكييف مجلس الأمن مع الواقع المتغير. وبالطبع، نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء نحو إجراء حوار موسع، بغية إيجاد سبل لإصلاح المجلس. ومناقشتنا بشأن كيفية توسيع عضوية المجلس عملية يمسك زمامها الأعضاء ويقودونها.

ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية حقيقة أن هذه العملية تؤثر على مصالح جميع البلدان بدون استثناء. ولهذا السبب بالذات، نحتاج، ونحن نقترّب أكثر فأكثر من الإصلاح، إلى إيلاء الاعتبار الواجب لطلبات كل دولة. ويجب أن تكون العملية جامعة وقائمة على الحوار والفهم المشترك لهدفنا المشترك. ونعتقد أنه من غير المقبول التغاضي عن مبادئ الشفافية والانفتاح وعدم التمييز في هذه العملية.

نرى اليوم أن النزعة الفردية وطموحات بعض الدول تسود على أسس تعددية الأطراف. ومن المؤسف أن الخطاب الشعبي داخل العملية يطغى على نحو متزايد على المقترحات البناءة. وما

نود أن نشدد على ثلاثة مجالات تعتقد أيرلندا أنه يجب علينا النهوض بها لضمان إنقاذ شرعية المجلس وسلطته.

أولاً، أود أن أؤكد أن التمثيل الناقص تاريخياً والمجحف لبلدان أفريقيا أمر مشين بصفة خاصة. وتشير البلدان الأفريقية إلى افتقارها إلى مقعد دائم بوصف ذلك برهاناً على تخصيص مجحف وغير منصف للمقاعد. علينا أن نعمل الآن على تمكين الرأي الأفريقي من الإسهام في قرارات المجلس بصورة عادلة ومنصفة. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى ضمان سماع أصوات أضعف الفئات. وهذا يعني أن الدول الأصغر حجماً، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، يجب أن تكون قادرة على الاضطلاع بدور في المجلس يجسد فداحة وإلحاح الأوضاع التي تواجهها.

ثانياً، يجب أن نركز على بث حياة جديدة في عملية إحراز تقدم نحو إصلاح طال انتظاره. وقد استخدم اعتماد مبادرة حق النقض (القرار 262/76)، التي تفخر أيرلندا بمشاركتها في تقديمها، لإعطاء زخم للدعوة إلى عقد اجتماعات بشأن أوكرانيا وسورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أظهر لنا ذلك هنا وفي العالم الخارجي أن الجمعية العامة تكثف عملها بشكل متزايد عندما يرفض المجلس التصرف أو يمنع من العمل. ونأمل أن يلهم هذا الزخم منتدى المفاوضات الحكومية الدولية ليستجيب للنداءات الواسعة النطاق وإحداث تغيير مجد في هذه الدورة.

من رأينا، وقد أوضحت العشرين عاماً الماضية صواب هذا الرأي، أن التقدم لن يتحقق إلا عندما نبدأ في الدخول في مفاوضات موضوعية قائمة على النصوص. إنها طريقة مجربة ومختبرة يجب أن ننقل إليها بكل استعجال. وبحسن النية والمرونة، يمكننا أن نحقق الإصلاح الضروري الذي طال انتظاره، ونأمل أن يكون إصلاحاً يحظى بأوسع دعم ممكن. إن التمسك الصارم بالمواقف لمدة 20 عاماً لم يحقق النجاح. لذلك، نناشد جميع البلدان التي تدعم الإصلاح أن تنتظر في كيفية تحقيق التغيير. ومن جانبنا، فإن أيرلندا مستعدة لتأييد

المقترحات الداعية إلى القيام بذلك عن طريق إنشاء مجموعات ضيقة من البلدان دعماً للمبادرات المتناقضة - تؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي حين أنه توجد في هذه المرحلة اختلافات في الرأي تتباعد بين المشاركين في المناقشة، بما في ذلك ما يتعلق بالمبادئ المشتركة والاتجاه العام للإصلاح، فلا يسعنا إلا أن نشير إلى أن عدداً من الدول الأعضاء الأخرى يتشاطر موقفنا، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، التي نقدم لها تضامناً ودعمنا.

في هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نسترعى الانتباه إلى أنه بالنظر إلى أن نتائج المفاوضات الحكومية الدولية لم تتبلور بعد، فمن السابق لأوانه البدء فيما يسمى بالمفاوضات القائمة على النصوص. ونعتقد أنه من أجل تحقيق نتائج بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي هو في الواقع وبالمعنى الحرفي للكلمة حاسم للغاية بالنسبة لوكبنا، فإننا نحتاج إلى حوار تدريجي قائم على الاحترام يراعي مصالح جميع الدول بدون استثناء.

السيد كينيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة بشأن مسألة طال أمدها وذات أهمية حاسمة لجدوى المنظمة في الأمد الطويل، أي مسألة إصلاح مجلس الأمن.

بالنسبة لأيرلندا، شأنها شأن كثيرين آخرين في القاعة اليوم، كانت المشكلة الأساسية واضحة لسنوات عديدة. لم يعد مجلس الأمن يجسد بشكل كاف تكوين الأمم المتحدة أو واقع العالم من حولنا. وكلما طال أمد هذه الحالة غير المقبولة، زاد الخطر على شرعية المجلس وسلطته ودوره الحيوي في صون السلام والأمن الدوليين.

منذ آخر مرة عقدنا فيها هذه المناقشة، واجهت شرعية المجلس، بل وميثاق الأمم المتحدة، أحد أخطر تحدياتها، أي غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا. وهذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي من جانب الاتحاد الروسي واستخدامه لحق النقض لعرقلة إجراءات مجلس الأمن سلطا الضوء على الحاجة الأوسع نطاقاً إلى إصلاح مجلس الأمن.

أولاً، يرحب وفد بلدي بالتأييد المتزايد للموقف الأفريقي المشترك، كما يتضح من وثيقة الرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما، لكنه يحث أيضاً الدول والمجموعات المعنية على تقديم دعم متزايد وملمس بقدر أكبر. ولا بد من تصحيح غياب أفريقيا في الفئة الدائمة وتمثيلها الناقص في الفئة غير الدائمة لمعالجة الظلم التاريخي. وبالإضافة إلى مقعدين إضافيين في فئة الأعضاء غير الدائمين، يجب أن تحصل القارة على مقعدين دائمين.

ثانياً، لا يزال وفد بلدي ملتزماً بمبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتمثيل الإقليمي. بيد أن هذين المبدأين، المتأصلين في الموقف الأفريقي المشترك، لا يمكن أن يتعارضا مع حق أفريقيا في اختيار ممثليها على أساس معايير الاختيار الخاصة بها.

ثالثاً، لا يمكن أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى إنشاء فئة وسيطة أو مختلطة أو انتقالية من الأعضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة حق النقض. وما دامت مسألة حق النقض قائمة، يجب أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بجميع الامتيازات والصلاحيات المرتبطة بالمقعد الدائم.

رابعاً، يجب أن يشمل إصلاح مجلس الأمن تحسين أساليب العمل وتقوية العلاقة بين هذا الجهاز والجمعية العامة، مع احترام مجالات اختصاصهما المشتركة ومجالات اختصاص كل منهما. وكما لاحظ السيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة، خلال المناقشة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، يجب أن تظل الجمعية "الأداة الرئيسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف" (A/77/PV.30)، الصفحة 1، نظراً إلى أنها الجهاز الرئيسي للمدالات والتمثيل الديمقراطي ووضع السياسات والمعايير. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد القرار 262/76، بشأن التكاليف الدائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن، يدل على أن السلام والأمن الدوليين ما فتئا مصدر قلق لنا جميعاً ومسؤولية مشتركة.

خامساً، الاتفاق على مبادئ ومعايير المفاوضات شرط أساسي. لذلك، من المهم دعم الجهود الرامية إلى تحديد مواقف مختلف

أي نموذج للإصلاح يكون عادلاً وقادراً على الحصول على توافق كاف في الآراء.

ثالثاً، يجب أن نركز على المجالات التي يمكن إحراز تقدم فوري فيها، مع ملاحظة السبل الخاصة المتاحة لتعزيز مساءلة المجلس وشفافيته، لا سيما ما يتعلق بأساليب عمله وكيفية ارتباطنا بالمنظومة الأوسع نطاقاً على نحو أكثر فعالية. لقد علمتنا تجربة أيرلندا كعضو في المجلس خلال العامين الماضيين أن الإصلاح، كبيره وصغيره، مطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى.

السيد غيي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون، منسق لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36).

نجتمع، مرة أخرى، لمناقشة أحد الجوانب الأساسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، الذي نرغب فيه جميعاً بشدة. وفي سياق دولي يتسم بأزمات متعددة الأوجه ومترابطة، لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل حبيساً في الماضي. لذلك فإن إصلاحه ضروري لإنشاء جهاز أكثر ديمقراطية وفعالية وقدرة على اتباع نهج متضافر وأكثر شرية لإدارة الأزمات.

وفي هذا الصدد، لا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأن منتدى المفاوضات الحكومية الدولية هو المحفل المثالي لتحقيق هدفنا المشترك بروح من توافق الآراء. لذلك، ترحب السنغال بتعيين السيد ميشال ميلينار، الممثل الدائم لسلوفاكيا، والسيد طارق البنّاي، الممثل الدائم للكويت، رئيسين مشاركين للعملية في الدورة السابعة والسبعين. ويمكنهما أن يعولا على الدعم البناء من وفد بلدي. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر الرئيسين المشاركين المنتهية ولايتهما، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، على إسهاماتهما الكبيرة في النهوض بعملنا.

قبل المناقشات التي سنجرها في هذه الدورة، يود وفد بلدنا أن يتشاطر بضع ملاحظات، على النحو التالي.

لمدة تتراوح بين 10 و 22 عاماً. ولا بد من تصحيح هذا الظلم بتقييد الفرص المتاحة للذين عملوا لمدة طويلة، ضمن وسائل أخرى؛ وبدلاً من ذلك إعطاء المزيد من الفرص للذين لم يعملوا قط في المجلس أو عملوا مرات أقل. وهذا أمر حاسم لضمان تكافؤ الفرص لجميع الدول الأعضاء لكي تصبح أعضاء في المجلس، وكذلك لمنع هيمنة مجموعة أو مجموعات إقليمية أو جيوسياسية معينة على المجلس.

ما فتئت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تنتقد حق النقض. والنقض ليس حقاً. بل هو امتياز مكفول بصورة غير عادلة لبعض الدول الأعضاء ولا يتسق مع مقاصد ومبادئ الميثاق، لا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي أنشئت الأمم المتحدة على أساسه. ولذلك، ينبغي ألا تظل هذه المسألة موضوعاً رئيسياً للمناقشات. فالعدالة والقانون الدولي، بوصفهما مبدئين يحكمان قرارات المجلس، قد تم تجاهلهما أو غابا عن قرارات المجلس. ولدينا أمثلة هامة في منطقتنا، تتراوح بين أقدم الأزمات - الاحتلال غير المشروع وغير الشرعي لفلسطين - إلى آخر أزمة، وهي الاحتلال غير القانوني وغير المشروع لأجزاء من الأراضي السورية.

تقدر إيران مراجعة أساليب عمل المجلس لضمان أن يتصرف بما يتفق بشكل صارم مع القانون الدولي، لا سيما مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا تكون قرارات مجلس الأمن متجاوزة لسلطاته، ويجب ألا تستخدم سلطات المجلس بموجب الفصل السابع استخداماً غير متناسب أو بصورة سابقة لأوانها أو مفرطة أو متسرعة. ويجب أن تظل العملية جامعة وشفافة، مع تولي الأعضاء زمام المبادرة. ونؤيد استمرار المداولات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، التي يجب أن تظل مفتوحة وشفافة وجامعة وبقيادة الأعضاء. إن اتخاذ قرارات متسرعة أو تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لعملها سيؤدي إلى نتائج عكسية ويجب تجنبه. وأي قرار محتمل، إيجابياً كان أو موضوعياً، في أي مرحلة يجب ألا يُعتمد إلا بتوافق الآراء. ولا نؤيد المفاوضات القائمة على النصوص في هذه المرحلة. ويبدو أن محاولات تغيير قواعد أو صيغة العملية أو طابعها غير الرسمي غير بناءة ولذلك يجب تجنبها.

أصحاب المصلحة على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، تعد الوثيقة الإطارية لعام 2015 وثيقة مرجعية ممتازة، ينبغي أن نستخدمها بشكل أفضل لدعم مناقشاتنا.

أخيراً، ينبغي مناقشة الركائز الخمس للإصلاح معاً وبطريقة غير مجزأة. وبهذه الطريقة، سنتمكن بالتأكيد من توطيد أوجه التقارب بيننا بينما نقلل بلا شك خلافاتنا.

السيد غدیرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة. ونؤكد مجدداً دعمنا لإصلاح مجلس الأمن.

يستند إصلاح مجلس الأمن إلى افتراض أن مجلس الأمن فشل في مواكبة التطورات العالمية. ومن الحقائق المعروفة جيداً أن الهيكل الحالي للمجلس لا يجسد واقع المجتمع الدولي. لهذا السبب ما فتئت معظم الدول الأعضاء تحت باستمرار على إجراء إصلاح شامل للمجلس، وللسبب نفسه يجب معالجة أوجه عدم الكفاءة الحالية للمجلس وأوجه عدم المساواة القائمة معالجة سليمة إذا أريد له أن يخدم المجتمع الدولي ويحميه.

للأسف، تدل ممارسات مجلس الأمن على حقيقة أن صلاحيات المجلس وسلطته قد أسئ استخدامهما مراراً من جانب بعض الدول الأعضاء التي تعتبره الأداة المفضلة لممارسة الضغط على البلدان النامية، سعياً لتحقيق أهدافها السياسية غير المشروعة. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

يجب أن يكون الهدف من عملية الإصلاح إعادة هيكلة مجلس الأمن ليصبح هيئة تمثيلية وفعالة حقاً، وقبل كل شيء، قائمة على القواعد وخاضعة للمساءلة تخدم المصالح المشتركة لجميع أعضاء المنظمة. ونؤيد إيران توسيع المجلس كوسيلة لتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة في التمثيل الإقليمي. ومن الناحية الجيوسياسية، تهيمن على المجلس الآن في الغالب الدول الغربية، ثلاثة منها تتمتع بحق النقض. وحتى الآن، لم تتح الفرصة لثلث أعضاء الأمم المتحدة للعمل في المجلس، رغم أن هناك 20 بلداً عمل كل منها في المجلس

المصالح. وقد طال انتظار إحراز تقدم بشأن هذا الخطر، ونشجع الدول الأعضاء على التركيز على هذه المسألة في الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. ومن التطورات الجديدة بالترحيب أن فهم الطابع الضار لمحاولات الدفاع عن وضع رهن عفا عليه الزمن يكتسب موطئ قدم بين الأعضاء الدائمين في المجلس.

هناك أيضاً عدد من المسائل الأخرى التي يعتبرها وفد بلدي هامة لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام. أولاً، لن نتمكن من سد فجوة خلافاتنا إذا اقتصرنا على خطة أخرى من تكرار مواقفنا من سنة إلى أخرى. ويمكننا أن نفتح سبلاً جديدة للتقدم إذا اتفقنا على مفاوضات قائمة على النصوص. ومن شأن هذه الخطوة أن تعيد تنشيط عملية التفاوض وتعزز طبيعتها الموجهة نحو تحقيق النتائج. ثانياً، نرى أن النص الذي يقصد به أن يكون أساساً للتفاوض ينبغي أن يجسد على نحو سليم النطاق الكامل للمواقف والمقترحات، وأن يعترف كذلك بالمقترحات التي لم يُعترض عليها بوصفها قواسم مشتركة. ومن بين المقترحات التي لم يعترض عليها أحد تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية في المجلس. إن تخصيص مقعد إضافي واحد على الأقل لمجموعة أوروبا الشرقية في فئة الأعضاء المنتخبين يمثل مسألة مبدأ بالنسبة لأوكرانيا.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن وفد أوكرانيا سيكون مستعداً للمشاركة البناءة في جميع المجموعات المواضيعية للمفاوضات. وما زلنا ملتزمين بالإسهام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن بغية جعل هذا الجهاز يعمل بكامل طاقته وقادراً على التنفيذ الفعال لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة لعقد مناقشة اليوم وأعرب عن خالص امتناننا للممثلين الدائمين لسيلوفاكيا والكويت على قيادتهما، بوصفهما رئيسين مشاركين، للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتعهد بدعم لاتفيا الكامل لجهودهما.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد أوكرانيا عن امتنانه لعقد مناقشة اليوم ويشيد بالتصميم المشترك على ضمان إحراز تقدم في عملية إصلاح مجلس الأمن. وقد أصبح إلحاحها الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

مثالنا في أوكرانيا يشي بالكثير في هذا الصدد. فقد تناول مجلس الأمن الغزو الروسي لأوكرانيا حرفياً منذ ثوانيه الأولى. وللأسف، بعد مرور تسعة أشهر من الغزو، لم يترجم 14 عضواً في مجلس الأمن تقانيهم إلى قرارات عملية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، المعنون "في ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلام والإخلال به ووقوع العدوان". وهناك تفسير بسيط جداً لذلك - وهو أن المخالف الذي ينتهك السلام ويرتكب أعمالاً عدوانية يعرقل أي محاولة من جانب مجلس الأمن للتصرف. ويستفيد ذلك البلد استفادة كاملة، أو بالأحرى يسبيء استخدام، وجوده في مقعد العضو الدائم لمجلس الأمن. هذا المقعد، بالمناسبة، لا يزال مخصصاً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، للاتحاد السوفياتي، وهو كيان بائد الآن.

إن معالجة الممارسة المتعمدة المتمثلة في شل حركة المجلس وثيقة الصلة بمسألة حق النقض، وإن لم تقتصر عليها. ويظل حل مشكلة إساءة استخدام حق النقض من جانب المنتهك عنصراً لا غنى عنه إذا أُريد لإصلاح مجلس الأمن أن يكتمل. ومن غير المناسب على الإطلاق أن يتمتع البلد الذي يشغل المقعد الدائم بامتياز ممارسة حق النقض أثناء النظر في حالة يكون فيها ذلك العضو متورطاً بشكل مباشر بوصفه طرفاً في النزاع، وعلاوة على ذلك، محرضاً عليه.

لذلك، يؤيد وفد أوكرانيا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض. ونحن مقتنعون بأن الأسباب المشروعة لتقييد استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن ينبغي أن تشمل حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والنزاعات والحالات التي يكون فيها عضو دائم متورطاً ولا يمكنه التصويت بنزاهة بسبب تضارب

وقد أيدنا بقوة مبادرة حق النقض التي اعتمدت مؤخراً (القرار 262/76)، التي تمكن الجمعية العامة من معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

ولاتفياً، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ترى أن من الضروري زيادة كفاءة مجلس الأمن وفعالته وشفافيته ومساءلته إلى أقصى حد، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب عمله. يضطلع مجلس الأمن بدور لا غنى عنه في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أوجزت توقعات أغلبية أعضاء الأمم المتحدة في أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للقرن الحادي والعشرين في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982). وتواصل لاتفيا الدعوة إلى التمثيل الإقليمي العادل للدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس.

بالمثل، نرى ميزة في تخصيص مقاعد منتخبة إضافية لمجموعة دول أوروبا الشرقية. وعلاوة على ذلك، تؤمن لاتفيا إيماناً راسخاً بأنه يمكن لجميع البلدان، مهما كان حجمها، أن يكون لها تأثير في مجلس الأمن. ولافنيا ملتزمة التزاماً قوياً بمواصلة إثبات أن دول البلطيق يمكن أن تسهم إسهاماً بناءً في حل المسائل العالمية. لذلك، ستترشح لاتفيا في عام 2025 لشغل مقعد في مجلس الأمن بوصفها عضواً غير دائم، مما يعكس مسؤوليتنا عن المساهمة في السلام والأمن الدوليين، وحماية النظام الدولي القائم على القواعد، وتعزيز تعددية الأطراف الفعالة.

في الختام، نثق بقيادة الرئيسين المشاركين في تيسير التوصل إلى نتائج موضوعية بشأن إصلاح مجلس الأمن في صيغة قائمة على النص من شأنها أن تحفز إحراز التقدم في المفاوضات. ونعتقد أن النص الموحد لمواقف الدول الأعضاء بعد هذه الدورة من شأنه أن يفيد في اتخاذ الخطوة التالية.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

اليوم، لا يزال مجلس الأمن جهازاً رئيسياً لصون السلام والأمن الدوليين. ولإجراءاته آثار فيما يتعلق بالقانون الدولي، لكن هناك فجوة كبيرة بين ولايته وتنفيذها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تأخر إصلاح المجلس الذي طال انتظاره. مرت سنوات، بيد أننا لا نجد أنفسنا أقرب إلى خط النهاية ولو خطوة واحدة. وفي هذا السياق، تود لاتفيا أن تكرر دعوتها إلى بدء مفاوضات تستند إلى النصوص من دون مزيد من التأخير.

لنتذكر أنه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أنطنا - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بمجلس الأمن الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن، في اضطلاع بواجباته، يتصرف باسمنا. وبإعطاء هذا الفضل لمجلس الأمن، نعتقد أن المجلس سيمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة على نحو أفضل بزيادة مساءلته وشرعيته وشفافيته.

اليوم، ترتبط حقيقة أن المجلس لم يرق إلى مستوى مسؤوليته ارتباطاً مباشراً باستخدام حق النقض أو مجرد التهديد باستخدامه. وينبغي ألا ينظر إلى استخدام حق النقض على أنه امتياز. حالياً، نشهد شلل مجلس الأمن لأن أحد أعضائه يسيء استخدام صلاحياته في حق النقض بينما يرتكب فئات جماعية في أوكرانيا. ويثبت العدوان الروسي أن إصلاح مجلس الأمن أصبح الآن ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. ويرى الناس في جميع أنحاء العالم أن إخفاقات مجلس الأمن في التصرف بشكل حاسم هي إخفاقات للأمم المتحدة. يجب عدم السماح بذلك. ولا يمكننا أن نتوقع أن يدوم الإيمان بمنظومة الأمم المتحدة إذا قُيدت أيدي مجلس الأمن.

وتشيد لاتفيا بدعوة فرنسا والمكسيك للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى التعهد طوعاً وجماعياً بعدم استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب على نطاق واسع. ونعتقد أن المبادرة المذكورة آنفاً توفر الزخم اللازم للتغيير في أساليب عمل المجلس ومنتجاته. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى هذا التعهد.

ففتي العضوية في مجلس الأمن، المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مع زيادة تمثيل الدول النامية والدول الصغيرة.

في الختام، سيواصل وفد بلدي المشاركة بنشاط في عملية المفاوضات الحكومية الدولية والعمل عن كثب مع الدول الأعضاء بشأن إصلاح المجلس، وفقاً للمقرر 557/62.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، ينبغي أن نشكر الممثلة الدائمة لقطر، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، والممثل الدائم للدانمرك، السيد مارتن بيل هيرمان، على توجيه عملية المفاوضات خلال الدورة السادسة والسبعين. ونود أيضاً أن نهني الممثلين الدائمين لسولافاكيا، السيد ميشال ملينار، والكويت، السيد طارق البنّاي، على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونتق بأن عملهما سيستند إلى مبادئ الحياد، مع إيلاء أقصى قدر من الاعتبار لآراء جميع الدول الأعضاء المشاركة في العملية.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال منظمتنا العالمية فحسب، بل هو أيضاً من أكثر المسائل تعقيداً. وذلك لأن المجلس، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا شك أن إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره. وقد كشفت المفاوضات الجارية عن الرغبة الحقيقية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في التوصل إلى النموذج الأمثل لإصلاح المجلس. غير أنه من الواضح، في الوقت الراهن، أنه لا يوجد حل عام يرضي جميع الدول الأعضاء أو حتى جميعها بالتقريب. لا تزال النهج التي يتبناها اللاعبون الرئيسيون في مجال الإصلاح متباينة إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان، متعارضة تماماً. وإزاء هذه الخلفية، لا نرى بديلاً عن المضي قدماً بصبر، خطوة خطوة، في هذه الدورة بينما نعمل على التقريب بين المواقف التفاوضية.

موقفنا معروف جيداً. وروسيا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تري أن من الضروري جعل هذا الجهاز أكثر تمثيلاً

أود أن أبدأ بتهنئة السفير ميشال ملينار ممثل الجمهورية السلوفاكية والسفير طارق البنّاي ممثل دولة الكويت على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويود وفد بلدي أيضاً أن يهنئ الرئيسين المشاركين السابقين وأن يعرب عن تقديره لهما على إسهامهما في العملية. وأنا واثق من أن الرئيسين المشاركين المعينين حديثاً سيتمكنان من توجيه عملية مفاوضاتنا الحكومية الدولية نحو إحراز تقدم جوهري بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار الجولة الجديدة من المفاوضات. وتطمئن كمبوديا الرئيسين المشاركين على دعمها وتعاونها الكاملين.

لقد أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية والحرب المستمرة والنزاعات المسلحة وانتشار الأسلحة وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ إلى تفاقم حالات عدم يقين على صعيد العالم. ولذلك، يتحتم على المجلس أن يكون قادراً على التصدي للتحديات الراهنة التي نواجهها. ونود جميعاً أن يكون لدينا مجلس أكثر تمثيلاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة بغية تنفيذ ولاياته المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. بيد أن الإصلاح ينبغي أن يسير في اتجاه يجمع بين جميع الدول الأعضاء ويراعي مصالحها ومواقفها، كبيرها وصغيرها على حد سواء. ونرى أن مواقف الدول الأعضاء في جميع المجموعات المواضيعية لا تزال متباعدة، الأمر الذي سيتطلب المزيد من الجهود والمفاوضات المكثفة لسد الفجوات. وينبغي أيضاً أن تكون واضحين بشأن المبادئ والنطاقات الأساسية للإصلاح التي سنتمكن على أساسها من تحقيق هدفنا في نهاية المطاف، حتى يمكن البناء على هذا التقدم وفقاً لذلك.

أود أن أشدد على أن التحرك نحو المفاوضات القائمة على النص يتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء، على أساس مبدأ توافق الآراء، بغية ضمان إحراز تقدم مستدام ونتائج مرضية مقبولة للجميع. ومن شأن فرض مفاوضات قائمة على النصوص بدون توافق مؤكد في الآراء أن يهدد بتقويض عملية المفاوضات الحكومية الدولية. واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن كمبوديا تؤيد توسيع

برمته سينهار، وهو ما من شأنه أن يعيد العملية سنوات عديدة إلى الوراء.

وفي الوقت الذي يشهد فيه نظام العلاقات الدولية تغييرات سريعة ويشق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب طريقاً جديداً لنفسه، من المهم ألا تنشئ المفاوضات الحكومية الدولية خطوطاً فاصلة جديدة بين الدول الأعضاء وألا تعمق الخطوط الفاصلة القائمة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تظل المفاوضات منبراً لمناقشات وقرارات بناءة ومتوازنة.

السيد جاكمان (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بربادوس البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية، والبيان الذي أدلت به ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/77/PV.36).

نرحب بطموح هذه العملية والذي تجسده الملاحظات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة في افتتاح الدورة السابعة والسبعين (انظر A/77/PV.1)، وكذلك تعيينه المبكر للرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، زميلينا ممثلي سلوفاكيا ودولة الكويت، اللذين تتعهد بربادوس بدعمهما في عملهما الهام. كما أغتتم هذه الفرصة وعن شكري لزميلينا، ممثلي الدانمرك ودولة قطر، اللذين ساعدانا في قطع هذا الشوط.

يصادف كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل مرور 60 عاماً على آخر عملية إصلاح لمجلس الأمن. وأعتقد أنه من الإنصاف القول إننا شهدنا كما لا بأس به من الأحداث منذ ذلك الحين. فلم يكن الكثير من بلداننا - وبالتأكيد بلدي وأغلبية دول الجماعة الكاريبية - أعضاء في المنظمة عندما أصلحنا المجلس آخر مرة. وكان النظام الدولي في عام 1963 مختلفاً اختلافاً جوهرياً عما هو عليه اليوم، بما في ذلك من النواحي التي أشار إليها الزملاء في هذه المناقشة. وأوضح رئيس الجمعية العامة ذلك أمس في ملاحظاته التي افتتح بها هذه المناقشة عندما قال:

بضم البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونحن نؤيد تصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكب بحق أفريقيا. إن تمثيل أفريقيا في المجلس في الوقت الحاضر لا يتفق والعدد الإجمالي للدول في القارة ولا الدور الذي تضطلع به الآن في الشؤون الدولية. وعلاوة على ذلك، نرى أن الهند والبرازيل مرشحتان جديرتان لشغل مقعدين دائمين في مجلس الأمن، لكن بشرط أن يكون هناك نموذج إصلاح متفق عليه يشمل زيادة عضوية مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية. وفي هذا الصدد، نشدد على أن نموذج زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئة الأعضاء المنتخبين وحدها مقبول بالنسبة لنا على نطاق واسع.

وينبغي ألا يؤثر توسيع المجلس على قدرته على الاستجابة بفعالية وسرعة للتحديات الجديدة عند ظهورها. وإزاء هذه الخلفية، نؤيد الإبقاء على عضوية مجلس الأمن صغيرة الحجم. وينبغي ألا يتجاوز العدد الأمثل 20 عضواً أو أكثر بقليل.

إننا لا نؤيد الأفكار التي من شأنها أن تحد من صلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض. ويجب أن نتذكر أن حق النقض عامل رئيسي يحفز أعضاء المجلس على البحث عن حلول متوازنة، وليس الحلول التي تُفرض عليهم.

ونعول على الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة والرئيسان المشاركان للمفاوضات كونها تهدف إلى تقديم أقصى قدر من المساعدة للمفاوضات على أساس تولي الدول الأعضاء المسؤولية كاملة عن العملية. ولا يمكن إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن بفرض وثائق تفاوضية أو مبادرات أخرى على الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي لم يتفق عليها جميع المشاركين. وخلال الدورات السابقة للجمعية العامة، رأينا مدى عمق وخطورة محاولة المضي قدماً في اتخاذ قرارات بشأن الإصلاح من دون إيلاء أي اهتمام لكسب التأييد الواسع من الدول الأعضاء. ويظل التزامنا بتحقيق نتائج في سياق شكل المناقشة الحالي ثابتاً. إن المفاوضات الحكومية الدولية فريدة بطابعها وذات مشروعية عموماً بالنسبة لجميع مسائل الإصلاح برمتها. وإذا ابتعدنا عن هذه العملية، فإن هيكل المفاوضات

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

يشدد ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في السيادة واستقلال الدول، من دون أي تحيز فيما يتعلق بحجمها أو قوتها الاقتصادية أو أي صفة أخرى. وبالمثل، فإن الجهاز الذي يخدم مصالحنا الجماعية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، أي مجلس الأمن، ينبغي ألا يجسد هذه التحيزات، بل يجب إصلاحه لجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية وخضوعاً للمساءلة. وعلاوة على ذلك، لم يعد من الممكن معالجة الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم اليوم بنفس أساليب الأمم. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، لجعلها ملائمة للغرض المنشود منها.

إن حقيقة أن أفريقيا، وهي منطقة جغرافية كبيرة، لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الفئة غير الدائمة وغير ممثلة في الفئة الدائمة من عضوية مجلس الأمن لا مبرر لها. ويجب أن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلاً عادلاً في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وسعيها للحصول على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، مسألة عدالة طبيعية. ولذلك، تؤكد زمبابوي مجدداً التزامها القوي بموقف أفريقيا بشأن إصلاح مجلس الأمن وتشدد على أن الإصلاح ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء، مع مراعاة مصالح جميع الأعضاء، وفقاً للقرار 30/53.

ولا تزال زمبابوي ملتزمة بجعل الأمم المتحدة منظمة منصفة وعادلة وفعالة، تركز على تعددية الأطراف والشمول والشفافية.

السيد سيبومانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة ويرحب ترحيباً حاراً بتعيين سعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، وسعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابعة والسبعين. ونغتتم هذه الفرصة

”إذ نواجه مجموعة من الأزمات المتشابكة التي وضعت النظام المتعدد الأطراف بمجمله تحت الضغط. تعاني البلدان بسبب النزاعات والحروب وتغير المناخ وأزمات الغذاء والطاقة والديون التي لا يمكن تحملها والطوارئ الصحية.“ (A/77/PV.36، صفحة 1).

وكما قالت زميلتي، ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، محدثة باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، فإننا سنكون مقصرين بوضوح في القيام بمسؤولياتنا إذا تقاعسنا مرة أخرى عن معالجة هذا المزيج بين آلية عتيقة ولكنها مركزية ونظام دولي معاصر هش وكثير التغير.

إن مضمون موقف بربادوس مُعبر عنه ببلاغة في بيان الجماعة الكاريبية وبيان مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 في هذه المناقشة وعلى مر السنين. ولن أكرره على مسامعكم هنا. ولكن بعيداً عن جوهر وجهات النظر العديدة المختلفة بشأن هذا الموضوع الهام، فإننا نواجه اليوم اختباراً من نوع ما. وعند النظر إليه من خارج هذا المقر، يبدو الاختبار بسيطاً إلى حد ما. أولاً، هل يمكننا أن نبدأ مفاوضات على أساس نص؟ والحجج المؤيدة للتفاوض القائم على نص واضحة. وثانياً، هل يمكننا إنشاء آلية مجدية لحفظ السجلات، بما في ذلك البث الشبكي، لكفالة أن تتاح لجميع الوفود، كبيرها وصغيرها، فرصة المشاركة بصورة مجدية وبطريقة موضوعية؟ فلنحرص على عدم الفشل في هذين الاختبارين البسيطين على مرأى ومسمع من العالم.

السيدة جورو (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأهنئ الممثلين الدائمين لدولة الكويت والجمهورية السلوفاكية على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة السابعة والسبعين. وأود أن أؤكد للرئيسين المشاركين دعم زمبابوي الكامل خلال فترة ولايتهما.

السيد غابي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس على مبادرته بعقد هذه الجلسة للنظر في البند 125 من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن".

باسم وفد بلدي، اسمحوا لي أن أقدم بتهاني القلبية إلى الرئيسين المشاركين للجولة الجديدة من المفاوضات، سعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسولافاكيا، وسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت. كما نشيد بالجهود التي بذلتها خلال الدورة السابقة سعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، والسيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36) ويود أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

لا يزال إصلاح مجلس الأمن يمثل شاغلاً مستمراً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، شأنه في ذلك شأن انشغالها المشروع بأن ترى هذا الجهاز الهام من أجهزة المنظمة يتكيف مع واقع القرن الحادي والعشرين. وتريد الدول مجلساً يفي بمعايير الكفاءة والاتساق والتمثيل والعدالة والشفافية. بيد أن كل هذه المعايير، التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد مجلس قوي، ما زالت بعيدة عن التحقيق وستظل كذلك ما دامت الركائز الخمس التي حددها المقرر 557/62 لم تحظ بموافقة الدول ومجموعات الدول المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية. ولحسن الحظ، فإن ذلك لا يضعف التزام الدول الأعضاء التي تتأخر، رغم طول مدة المفاوضات، في السعي إلى إيجاد توافق في الآراء رغم التردد الواضح من جانب بعض أصحاب المصلحة، مما يدل على الانعدام الصارخ للإرادة في المضي قدماً. وتثبت قراءة الوثائق التي أعدها الرئيسان المشاركون، لا سيما منذ الدورة التاسعة والستين، ذلك بشكل لا لبس فيه. ولا تزال نقاط الالتقاء والاختلاف، وتلك التي أعيد استعراضها مراراً، كما هي إلى حد كبير.

أيضاً لنشيد بسلفيهما، الممثلين الدائمين للدانمرك وقطر، على الطريقة التي أدارا بها المفاوضات في الدورة السادسة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به سعادة السيد الحاج فناداي توراي، الممثل الدائم لسيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36)، ويود أن يدلي ببعض التعليقات بصفته الوطنية.

أولاً، إن الموقف الأفريقي الموحد، كما اعتمد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. وتدعو أفريقيا إلى توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، مع تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا بجميع حقوق وصلاحيات وامتيازات الأعضاء الحاليين، فضلاً عن مقعدين إضافيين غير دائمين. وتدعو أفريقيا إلى إلغاء حق النقض. ومع ذلك، طالما كان حق النقض قائماً، فينبغي توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد، بكل خصائصه.

ثانياً، إن المجموعات الخمس الرئيسية لعملية الإصلاح مترابطة ولا يمكن مناقشتها أو التفاوض بشأنها بمعزل عن بعضها. ونكرر دعوتنا إلى إصلاح شامل يقر بهذه الروابط. ونرفض أي نهج تجزيئي.

ثالثاً، ينص المقرر 557/62 على أن يكون منتدى المفاوضات الحكومية الدولية هو المنبر الشرعي الوحيد لمناقشة الإصلاح. والمنتدى يقوده الأعضاء ويستند إلى مواقف واقتراحات جميع الدول الأعضاء.

رابعاً، نصح مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في شباط/فبراير، بحكمة بأنه نظراً لتباين آراء ومواقف المجموعات المعنية، فإن الدخول في مفاوضات تستند إلى نصوص في هذه المرحلة، من دون الاتفاق على مبادئ، لن يكون سابقاً لأوانه فحسب بل سيؤدي إلى نتائج عكسية أيضاً.

ويؤكد وفد الكونغو مجدداً تمسكه بعملية المفاوضات الحكومية الدولية ويغتنم هذه الفرصة ليؤكد للرئيسين المشاركين المعينين دعمه لهما في اضطلاعهما بهذه المهمة النبيلة ولكن المعقدة.

السيد ميلامبو (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بتهانينا إلى السفير ميشال ملبار، الممثل الدائم لسولافاكيا، والسفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وزامبيا تؤكد لهما دعمها لهما، فيما يشرفان على هذه العملية. وأود كذلك أن أشيد بالرئيسين المشاركين السابقين، السفير مارتن هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، والسفيرة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، على الطريقة الجديرة بالثناء التي أدارا بها المداولات خلال الدورة السادسة والسبعين.

تؤيد زامبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون، منسق لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36). وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن ليست مناقشة معاصرة. في الواقع، إنها ترجع لعقود. وكما أكد العديد من المتكلمين، فإن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يرمز إلى حقبة ولت منذ زمن بعيد. وقد عفا عليه الزمن بشدة ولم يعد يجسد واقع العصر العالمي الحالي. والأسوأ من ذلك هو أنه من دون إجراء أي تغيير، لن يكون مجلس الأمن في وضع يسمح له بالاستجابة للتحديات المستقبلية، التي يتوقع أن يكون الكثير منها أكثر تعقيداً في مقلب الأيام. ولذلك، يتحتم على الجمعية العامة أن تفعل ما هو مطلوب منها، وهو المضي قدماً في المفاوضات الحكومية الدولية، مع التزام جميع الأطراف بفعل ما هو صواب من أجل الصالح العام لهذا العالم وليس ما هو جيد لبلد أو بلدين، وما سيكون إصلاحاً حقيقياً ودائماً لخير البشرية. ولذلك، تشجع زامبيا جميع الأطراف على إظهار المرونة والتفهم وإبداء رحابة الصدر من أجل الصالح العالمي. وبينما نواصل هذا الجهد

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن موقف وفد بلدي لا يزال هو الموقف الأفريقي الموحد، كما عبّر عنه في إعلان سرت وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إيزولويني. وتشتراط الدول الأفريقية ما يلي ليكون المجلس تمثيلاً. يجب أن تتال دولتان أفريقيتان العضوية الدائمة لمجلس الأمن، مع كل الامتيازات المصاحبة لذلك. وأن تحصل دولتان أفريقيتان أخريان على عضوية المجلس بوصفهما عضوين غير دائمين. ولا يمكن التشديد بما يكفي على أن الشروط المذكورة أنفاً تتبع من الحاجة إلى التعويض العادل عن الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا. وتمثل أفريقيا ما يقرب من ثلث أعضاء المنظمة، لذلك ينبغي أن تحتل مكانها الصحيح في مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أن هذا الحل سيساعد على تحويل الأمم المتحدة لتقوم بدور أكثر دينامية يراعي الواقع الحالي.

لا شك أن حجر العثرة أمام زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس هو حق النقض. وإذا كانت الأمم المتحدة ضامنة للعادلة، فمن غير المفهوم أن تكون لدينا فئة من الأعضاء لا تتمتع بنفس الامتيازات ولا تشارك بنفس الطريقة في صنع القرار. وهذا هو سبب أن الاعتراف بحق النقض للأعضاء الدائمين الجدد يمثل مطلباً مشروعاً. وإذا كان ذلك يمثل مشكلة حقيقية في عمل المجلس، فإن اقتراح الإلغاء التام لهذه الأداة، التي كثيراً ما تبين أن استخدامها مثير للجدل في القرارات المهمة، يظل هو الحل الوحيد والأفضل. بيد أن الرغبة الأشد هي التعاون الملموس والدائم بين المجلس والجمعية العامة وتحسين صورة المنظمة من خلال تنفيذ الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية.

إن ما يتمناه وفد بلدي بخصوص الجولة الجديدة من المفاوضات الحكومية الدولية هو أن نرى الدول ومجموعات الدول تلتزم بطريقة حازمة وأكثر دينامية بالنهوض بإصلاح المجلس واستكمالها، مع نبذ أي أفكار غير بناءة ومسبقة بغية تحقيق جعل مجلس الأمن أكثر توازناً وإنصافاً وديمقراطية وفعالية وكفاءة، وهو ما نتوق إليه جميعاً.

للجمهورية السلوفاكية والكويت رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وتؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأن المفاوضات الحكومية الدولية تظل السبيل الشامل لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل معاً من أجل مجلس أمن ديمقراطي وفعال وكفؤ وشفاف وتمثيلي.

في بداية هذه المناقشة، طلب الرئيس من أعضاء الجمعية أن يبدؤوا من موقف "نعم"، وأن يصغوا إلى بعضهم بعضاً وأن يبنوا على المصالح المشتركة وأن يتوصلوا إلى قواسم مشتركة (انظر A/77/PV.36). وسمعنا في البيان تلو الآخر كلمة "نعم" بصوت عال تهدر داخل جدران القاعة. واتفق جميعاً هنا على أهمية المضي قدماً في إحداث تحول في مجلس الأمن. وندرك جميعاً هنا التحديات الأمنية المعقدة التي يواجهها العالم. وفي الوقت نفسه، نواجه أزمات متعددة الأبعاد، من الغذاء والصحة والطاقة إلى التمويل.

وفي هذه الحالة الصعبة، ليس أمامنا سوى خيار واحد - وهو تعزيز التعاون والتآزر. ويجب أن يكون نموذج التعاون في صميم العلاقات بين الأمم. ويجب أن يوجه هذا النموذج عملنا هنا في الأمم المتحدة. ويجب أن نتعاون بصورة شاملة للجميع وذات مغزى. ويجب أن يُسمع صوت البلدان الكبيرة والصغيرة، المتقدمة النمو والنامية، على قدم المساواة. وكما أكدت وزيرة خارجية بلدي في بيانها في المناقشة العامة (انظر A/77/PV.14)، فهذا هو الأساس لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وجعلها قوية. وهذا هو الأساس لتعددية الأطراف المتجددة التي تفي بالغرض وتناسب عصرها.

وتعتقد إندونيسيا أنه في سعيها لإصلاح المجلس، يجب علينا أيضاً أن نقدم نموذج التعاون. وستكون هناك دائماً خلافات في الرأي بشأن أفضل السبل لإصلاح مجلس الأمن. وما ينبغي أن نسعى إليه هو تعزيز الحوار البناء بغية سد فجوة الخلافات. وينبغي لنا أيضاً أن نتبع سبلاً عملية لجنى الثمار الدانية قطفها في هذه العملية. فعلى الرغم من الاختلافات، هناك أيضاً العديد من أوجه التقارب بشأن العديد من المسائل، مثل اتباع نهج وسيط بشأن فئات العضوية،

الهام، يجب أن ننكر أنفسنا دائماً بأن هدفنا من إصلاح مجلس الأمن هو تعزيز شرعيته وفعالته بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

قيل الكثير عن الظلم التاريخي ضد أفريقيا. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الدعوة إلى تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة لعضوية مجلس الأمن حظيت بتأييد كاسح من أغلبية المتكلمين والمجموعات الإقليمية في هذه المناقشة. وفي الواقع، إذا كان هذا مجال يبدو أن هناك اتفاقاً سياسياً واسع النطاق فيه، يجب علينا إذن أن نتخذ الخطوات اللازمة للمضي قدماً. وتطالب أفريقيا بالحصول على مقعدين دائمين، مع كل الامتيازات المرتبطة بهما، ما دامت فئة العضوية الدائمة قائمة. ونطالب أيضاً بمقاعد إضافية في فئة الأعضاء غير الدائمين، وفقاً لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويجب أن نسأل أنفسنا إلى متى يمكن لأفريقيا أن تنتظر. ولماذا يجب أن نحافظ على وضع ظالم فيما نتفق جميعاً على أن هناك مشكلة في هذا المقام؟

ولكي نحرز تقدماً ذا مغزى، يجب أن نتغلب على الخلافات المتبقية وأن نحرز تقدماً في مقبل الأيام. ويجب أن نمضي قدماً بالعملية. ويتعين علينا تبسيط مناقشاتنا للتوصل إلى قرارات قابلة للتنفيذ بغية اتخاذ إجراءات حاسمة نحو إجراء إصلاح ذي مغزى. وكما قيل من قبل، فإن المناقشة التي لا نهاية لها المستمرة منذ عقود بشأن إصلاح مجلس الأمن تمثل شكلاً آخر من أشكال الظلم لأفريقيا.

وتؤكد زامبيا مجدداً التزامها بإحراز تقدم ملموس وتؤيد الدعوة إلى العمل التي عُمت في وقت سابق من هذا الأسبوع. وعلى وجه التحديد، تؤيد الدعوة إلى بدء عملية مفاوضات رسمية، تسترشد بطرائق صنع القرار وأساليب العمل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتتماشى مع قواعد وإجراءات الجمعية العامة. ويتعين علينا الآن أن نضاعف جهودنا المشتركة بغية التوصل إلى اتفاقات بشأن حزمة من الإصلاحات. فلنمض قدماً.

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): تتضم إندونيسيا إلى الوفد الأخرى في الترحيب بتعيين الممثلين الدائمين

دعم المغرب الكامل في أدائها لمهامهما. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به سعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لقطر، وسعادة السيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، الرئيسين المشاركين للدورة السابقة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل البحرين باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/77/PV.36). ونود أن ندلي بالتعليقات التالية بصفقتنا الوطنية:

إن إصلاح مجلس الأمن جزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة الرامية إلى تنشيط المنظمة. ويدعو هذا الإصلاح إلى زيادة العضوية في الفئتين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة - أي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين - بطريقة تجسد عضوية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وتمشياً مع الإطار المبين في المقرر 557/62، يلزم أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملاً وليس تدريجياً وينبغي أن يراعي الركائز الخمس بطريقة وافية وشاملة. وينبغي أيضاً أن يراعي الصلات بين مجموعات المسائل الخمس بغية توجيه عملية الإصلاح.

ونؤكد مجدداً موقفنا المؤيد لزيادة تعزيز الأمم المتحدة وتحديثها من خلال إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً مع تعزيز فعاليته وكفاءته وخضوعه للمساءلة. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. وولايته واضحة ولا لبس فيها. وبغية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لكي يجسد التركيبة المعاصرة للأمم المتحدة، يظل المغرب مقتنعاً بأننا بحاجة إلى مواصلة العمل بنفس الصيغة الحكومية الدولية.

إن من غير المقبول وغير المعقول أن تكون أفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة بين الأعضاء الدائمين في المجلس والممثلة تمثيلاً ناقصاً بين أعضائه غير الدائمين. وتشكل هذه المظالم التاريخية بحق أفريقيا مصدر قلق لنا جميعاً ونحث على تصحيحها

يرتبط بألية استعراض واضحة، فضلاً عن توسيع العضوية غير الدائمة. وتلك مسائل يمكن أن تثير خلافات أقل ومن المرجح أن تسفر عن نتائج ملموسة وأن تمكن المجلس من أداء عمله بفعالية. وتلاحظ إندونيسيا أن العديد من الأعضاء يبدون مرونة في إحراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية ونعتقد أن هذه نقطة انطلاق حاسمة لعملية التفاوض.

ويجب أن تكون عملية التفاوض نفسها جامعة وأن تستوعب مصالح جميع الأطراف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ترى إندونيسيا أنه يلزم إسماع أصوات جميع المناطق في المجلس. وسيكون ذلك مهما بصفة خاصة في زيادة الدور الذي تؤديه الدول الناشئة، التي تثبت قوتها في مجالات الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية المستدامة. وينبغي أن يسهم سعينا لكفالة تمثيل أفضل في تحسين فعالية المجلس وكفاءته في ممارسة ولايته.

أخيراً، فيما يتعلق بأساليب العمل، لا مناص من الإصلاح. وفي سياق التصدي للتحديات الوشيكة في المستقبل، التي ستزداد صعوبة بالتأكيد، يجب على المجلس أن يتكيف وأن يكون مرناً في أساليب عمله. وفي هذا السياق، نشجع الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على مواصلة عمله في اقتراح التغييرات اللازمة على أساليب عمل المجلس بغية تمكينه من الوفاء بولايته.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام إندونيسيا بمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى إجراء إصلاح مجد وشامل لمجلس الأمن، يحظى بأوسع قبول سياسي.

السيدة بنزيان (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أهنئ سعادة السيد ميشال مينيير، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، وسعادة السيد طارق البناني، الممثل الدائم للكويت، على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. ونؤكد لهما

جميع الدول الأعضاء بروح من التعاون البناء والشفاف بغية تحقيق إصلاح شامل وحقيقي لمجلس الأمن.

السيدة موانغي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤكد وفد كينيا مجدداً التزامه بإجراء إصلاحات لمجلس الأمن. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.36)، والذي حدد موقفنا وتوقعاتنا بتفصيل شامل.

وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تهانينا الصادقة لسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، وسعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسلوفاكيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، ونؤكد لهما دعمنا. كما نشكر الرئيسين المشاركين السابقين، سعادة السيد مارتن بيل هيرمان، الممثل الدائم للدانمرك، وسعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، على قيادتهما لعملية المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السادسة والسبعين.

لا يزال هدف أفريقيا يتمثل في أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. وتسعى أفريقيا أيضاً إلى جعل مجلس الأمن متكيفاً مع الواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين بأن يصبح أكثر تمثيلاً للعضوية الحالية للأمم المتحدة بغية تحسين شرعيته ومصداقيته وفعاليته وزيادة شفافية قراراته.

إن مجلس الأمن هو محور هيكل الأمن الدولي، وهو بحاجة أولاً إلى السلطة والشرعية اللازمين اللتين تنبعان من كونه تمثيلاً. وقد دعا رئيس كينيا، فخامة السيد ويليام ساموي روتو، في بيانه الوطني أمام الجمعية العامة في مناقشتها العامة السابعة والسبعين، إلى إجراء إصلاحات شاملة لمجلس الأمن. ولاحظ أنه

”[و] لا يمكن لمجلس الأمن الذي يخفق، باستمرار ودون وجه حق، في تطبيق معيار الشمولية أن يقود نظاماً عالمياً عادلاً وشاملاً. وبالمثل، فإن التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية لن يحلها بمصداقية مجلس أمن غير ديمقراطي

من خلال كفاءة زيادة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ومطالبة أفريقيا بالتمثيل الجغرافي العادل في المجلس مطلب عادل ومشروع ولا بد منه. وتضطلع أفريقيا بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. وكمثال على ذلك، فإن 13 من بين البلدان العشرين الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة تحت راية الأمم المتحدة هي بلدان أفريقية، بما في ذلك المغرب. وتقدم البلدان الأفريقية مساهمات مباشرة وجوهرية وبشرية في جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أكد مجدداً أن المغرب يؤيد الموقف الأفريقي الموحد وتوافق إيزولويني وإعلان سرت. ونؤيد التمثيل العادل والمنصف لأفريقيا في فئتي المقاعد في المجلس، بمقعدين دائمين على الأقل وخمسة مقاعد غير دائمة لكفالة إنصاف قارتنا. وسيكون الأمر متروكاً لأفريقيا للبت في من يمثلها في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وعلى غرار المجموعة الأفريقية، تستحق مجموعة الدول العربية أيضاً زيادة تمثيلها في مجلس الأمن بعد توسيع عضويته. إن عدم وجود مقعد دائم للدول العربية، التي تتأثر بشدة بالقضايا التي تُناقش في مجلس الأمن، أمر يؤسف له كثيراً. ومن شأن تخصيص مقعد دائم للمجموعة العربية بكل صلاحياته، فضلاً عن التمثيل الكافي في فئة العضوية غير الدائمة، أن يلبي المطالب المشروعة للمجموعة العربية.

فيما يتعلق بحق النقض، نرى أنه ما دام قائماً وبغية تحقيق العدالة، فإنه ينبغي أن يكون متاحاً لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إننا نتطلع إلى تلقي التوجيه من رئيس الجمعية العامة خلال هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية. ويكرر وفد بلدي تأكيد دعمه للرئيسين المشاركين للعملية. كما أكد مجدداً تصميم وفد بلدي على مواصلة المشاركة بطريقة بناءة وإيجابية في هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية. ونحن على استعداد لتبادل الآراء مع

التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

ونود أيضا أن نشكر الرئيسين المشاركين للجولة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على جهودهما الدؤوبة لدفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام. ونهني سعادة السيد ميشال ملبانار، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا، وسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابعة والسبعين.

تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجدداً دعمها الكامل لإصلاح مجلس الأمن من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية بوصفها أنسب منبر لتحقيق الهدف النهائي. ونعتقد أن هذه العملية التي تقودها الدول الأعضاء ينبغي أن تظل الآلية الرئيسية للمناقشة بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل مجلس الأمن هيئة أكثر تمثيلاً وشفافية وفعالية في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (القرار 1/60).

ويرى وفد بلدي أنه يجب علينا طوال هذه العملية أن نراعي مصالح الدول الأعضاء النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، مع التمثيل الجغرافي العادل، بغية إرساء أساس متين لاعتماد صيغة مشتركة وأكثر ملاءمة من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء في نهاية المطاف على التوصل إلى نتيجة تجسد شواغل ومصالح جميع مجموعات البلدان. ولذلك، نكرر التأكيد على أن جميع المجموعات الخمس مترابطة ترابطاً قوياً وأنه ينبغي إجراء المفاوضات بطريقة شاملة. وبغية توسيع المجلس بشكل فعال، نرى أن الزيادة المناسبة والعادلة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة تظل أمراً حاسماً.

في الختام، يحدونا أمل وطيد في أن تسفر المداولات خلال الدورة السابعة والسبعين عن المزيد من النتائج الملموسة وعن إحراز تقدم. ويعرب وفد بلدي عن دعمنا الكامل للرئيس ويتمنى لرئيسينا المشاركين نجاحاً كبيراً في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام، وفقاً للتطلعات المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

وغير تمثيلي. ومن الأهمية الحيوية أن تعكس تلك المؤسسة الهامة للغاية القيم الموكلة إليها بحمايتها والدفاع عنها والتمسك بها نيابة عن البشرية" (A/77/PV.6، صفحة 63).

وبينما لا تزال هناك آراء متباينة، فإننا مقتنعون تماماً بأن جميع المجموعات الخمس للإصلاح قيد النظر في العملية الحكومية الدولية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ويسترشد الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بهذه الروابط، على النحو المبين في المقرر 557/62 وتؤيد كينيا رأي الدول الأعضاء التي سلطت الضوء على الحاجة إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لجعله أكثر خضوعاً للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وينبغي أن تشمل الإصلاحات تحسين فرص الاطلاع على عمل المجلس وزيادة الشفافية في عملية صنع القرار. وإذ نحيط علماً بالدعم الساحق والمتزايد الذي يحظى به الموقف الأفريقي الموحد في هذه الجلسة العامة الحكومية الدولية، نعتقد أن من المهم أن تجسد بصورة سليمة وثائق المفاوضات الحكومية الدولية ذلك الدعم. ويحدونا الأمل في أن تسفر مداولات المفاوضات الحكومية الدولية في نهاية المطاف عن توافق واسع في الآراء لتمكين العملية من المضي قدماً وتحقيق الإصلاحات المنشودة.

وإذ نشيد بالتقدم المحرز حتى الآن، نكرر التأكيد على أهمية كفالة تجميع جميع المواقف وتجسيدها بدقة. وتجسيد المواقف بصورة سليمة لن يكفل الإحاطة علماً بشواغل جميع مجموعات الدول الأعضاء فحسب، بل سيكفل أيضاً أن نتمكن من الاستمرار في البناء على التقدم المحرز حتى الآن فيما نواصل مناقشاتنا في الدورة المقبلة. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في هذا الأمر خلال المفاوضات الحكومية الدولية ونؤكد للرئيسين المشاركين التزامنا ودعمنا.

السيدة سينيديوانغديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة

بالمسائل الأخرى الدول الأعضاء وجماعات المصالح إلى إعادة التفكير في هذه العملية وتعزيز الحاجة الحتمية إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. وبهذا المعنى، فإن القرارات التي تتخذها المجموعة بشأن التمثيل الإقليمي ستكفل شرعية المطالب الأفريقية. وبغية معالجة مجالات الاهتمام الرئيسية لكفالة أن تكون العملية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، لا بد من إيجاد وسيلة مقبولة للتوثيق السليم للشروط الذي قطعناه. وهناك آراء ونهج مختلفة لتحقيق ذلك، لكن الأمر يستحق النظر فيه بعناية.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى الاستفادة الكاملة من جدول الزمني للاجتماعات بأكمله. ويمكن تحقيق ذلك إذا استطعنا أن نعمل لمعالجة المجموعات الأخرى في جلسة واحدة. وبقيامنا بذلك، نكون قد غطينا المجموعات الخمس لمجلس الأمن في ثلاث جلسات ويكون لدينا الوقت الكافي لتتقح أوراق العناصر. ويوصى بشدة بإعداد ملخص جيد للمناقشات بعد كل اجتماع. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تذكير لنا جميعاً وأن يقلل الحاجة إلى مواصلة العودة إلى نفس المسائل. ونذكر تماماً أهمية إحراز تقدم جيد بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى التوصل إلى نص واحد وموحد، ويُفضل أن يكون مع الإسناد. وهذه أفضل طريقة لإجراء مفاوضات حقيقية.

في الختام، يتطلع وفد بلدي إلى تسريع الوتيرة من أجل إجراء مناقشة أكثر انفتاحاً. وهناك حاجة إلى توليد الدعم السياسي اللازم لإصلاح مجلس الأمن الذي تمس الحاجة إليه بحيث يتمكن من تجسيد الواقع الحالي بشكل أفضل. وتدعو نيجيريا إلى إنشاء مجلس شامل يدعم حق أفريقيا المشروع في التمثيل العادل والمنصف، مع مراعاة مبادئ وأهداف ومثل ميثاق الأمم المتحدة من أجل بناء عالم أكثر عدلاً يقوم على العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 125 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 12/30.

السيدة داكوك (نيجيريا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة بشأن البند 125 من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن".

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/77/PV.36). ونود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية:

نهني سعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، وسعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا، على المشاركة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية.

تشيد نيجيريا بالدول الأعضاء على الدعم الساحق الذي أبدته، كعادتها دائماً، للموقف الأفريقي الموحد على الرغم من أننا نعتقد أن من اللازم القيام بالمزيد بغية تجسيد الموقف الأفريقي الموحد بالصورة السليمة، على النحو الذي تبناه توافق آراء إيزولوني. وقد قدمت الدول الأفريقية مخططاً متماسكاً وعملياً ومقنعاً لإصلاح المجلس. ويتمثل موقفنا الموحد في التأكيد على حق قارتنا، التي ظلت مُهمشة لفترة طويلة. كما نؤيد التطلعات المشروعة للمناطق الأخرى إلى تمثيلها بشكل كامل في المجلس.

ونود أن نشدد على الحاجة الملحة إلى كفالة استمرار طرح مصالح أفريقيا وحمايتها. ويتطلب طموحنا الأصلي، الذي يستهدف توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل صلاحيات وامتيازات الدول الأعضاء، بما في ذلك حق النقض، ومقعدين إضافيين غير دائمين.

تتألف الأمم المتحدة من دول أعضاء من مناطق أخرى في العالم، ومن شأن التمثيل العادل لتلك المناطق أن يعزز شفافية مجلس الأمن وخضوعه للمساءلة، فضلاً عن فعالية قراراته وشرعيتها. ومن شأن ذلك أن يجلب قيمة تمس الحاجة إليها لمجلس الأمن وأن يسهم عموماً في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن تلهم المجموعة المواضيعية المتعلقة بالتمثيل الإقليمي وصلاته